دراسات عالمية



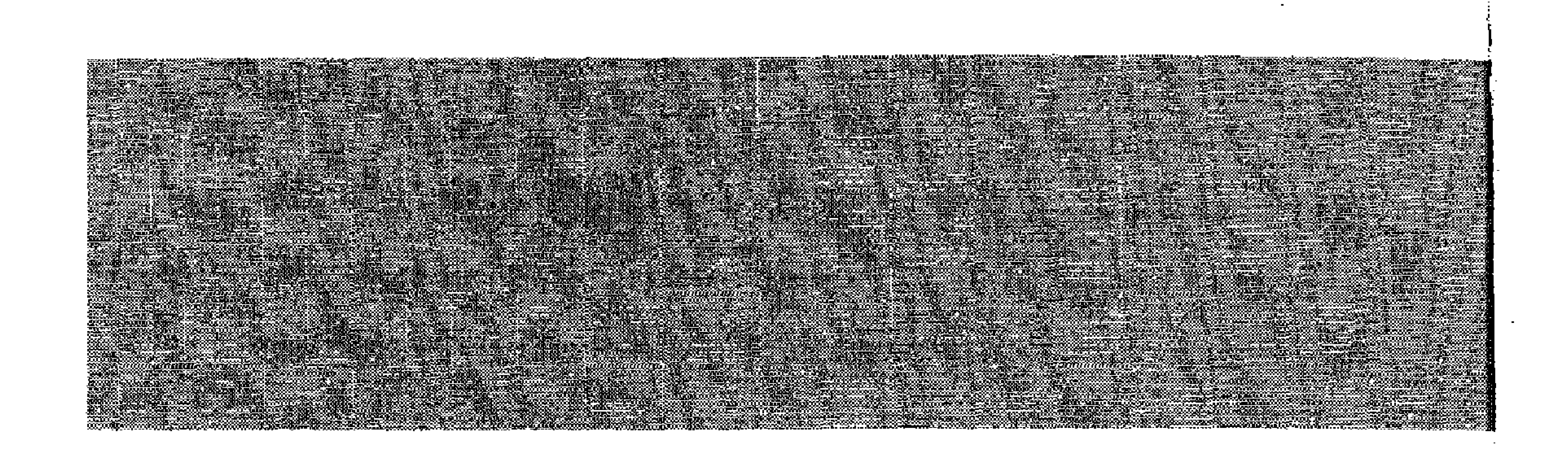
اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة

ألوين روير



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 33



اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة

ألوين روير

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14آذار/ مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعنى بالدراسات والبحوث وأهم المستجدات العالمية في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي بصفة عامة.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة «دراسات عالمية» التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتعلق باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحّب المركز بتلقي الترجمات والدراسات، وفق قواعد النشر الخاصة بسلسلة «دراسات عالمية».

دراســـات عـالـميـــة

اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة

ألوين روير

العدد 33

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

• محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of *The Water Accords of Oslo II: Averting a Looming Disaster* by Dr. Alwyn R. Rouyer and published in *Middle East Policy* vol. VII, no. 1 (October 1999). ECSSR is indebted to the author and to Middle East Policy Council for permitting the translation, publication and distribution of this work under our cover.

الطبعة الأولى 2001

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة "**دراسات عالمية**"
على العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب : 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 6423776 - 9712 +
فاكس : 6428844 - 9712 +
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مقدمة

بعد مأزق استمر لسنوات تم أثناءها تبادل الاتهامات المضادة في مفاوضات السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية، حملت مذكرة شرم الشيخ التي صدرت في 4 أيلول/ سبتمبر 1999 معها أملاً جديداً يتلخص في أن هذين الشعبين يمكن أن ينهيا أخيراً النزاع الذي دار لمدة مئة عام على الأرض والموارد التي يدعي كل منهما أحقيته بها. وسوف يمثل السلام بالنسبة إلى الإسرائيليين خطوة مهمة باتجاه التحرر من الخوف على الأمن القومي والشخصي، ولكنه يمثل شيئاً أهم من ذلك بالنسبة إلى الفلسطينيين لأنه يهيئ لهم فرصة أن يطوروا سياسياً واقتصادياً دولة خاصة بهم. وقد منح إيهود باراك، رئيس وزراء إسرائيل القادم من حزب العمل، وياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، نفسيهما مدة عام واحد ينتهي في 13 أيلول/ سبتمبر 2000 للتفاوض على اتفاقية نهائية*.

وعلى الرغم من أن المياه لم تذكر بصورة محددة في اتفاقية شرم الشيخ، فإن تحديد حصة كل من الطرفين والاستفادة من مصادر المياه المشتركة ستكون من أهم موضوعات التفاوض، بالإضافة إلى الحدود ووضع القدس والمستوطنات اليهودية واللاجئين الفلسطينيين. ولم تنل قضية المياه القدر ذاته من الاهتمام الذي حظيت به هذه القضايا الأخرى في الإعلام العالمي، ولكن لن يتم التوصل إلى اتفاقية سلام دائم ما لم يتفق الطرفان على الاستفادة بالتساوي من مصادر المياه الشحيحة التي يملكانها. لقد كانت اتفاقيات المياه واحداً من أهم عناصر اتفاقية طابا المؤقتة (أوسلو 2) التي وقعتها إسرائيل والسلطة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر 1995. وبينما يتعذر وصف تنفيذ هذه الاتفاقيات بالنجاح الذي لا تشوبه شائبة، فإن عملية التنفيذ ماتزال مستمرة. ويعتبر إنشاء المؤسسات المشتركة من الأمور التي تتسم بالأهمية الكبرى، فقد كان إيذاناً

* بحلول 13 أيلول/ سبتمبر 2000 لم يتوصل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي إلى اتفاقية نهائية، وقد أدى اندلاع انتفاضة الأقصى في 28ـ29 أيلول/ سبتمبر 2000 وما تلاها من أحداث إلى وقف التفاوض حول القضايا الأساسية. (المحرر)

بالانتقال إلى مرحلة جديدة في العلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية. ولم يعد الطرفان أحدهما محتلاً وآخر تحت الاحتلال، بل أصبحا الآن طرفين يعملان معاً لتنفيذ سياسة متفق عليها. وترمي هذه الدراسة إلى البحث في اتفاقيات المياه التي تضمنتها اتفاقية أوسلو 2، وتقييم تنفيذها [1].

وعلى الرغم من أن اتفاقيات المياه قد وضعت في نهاية عملية التفاوض في طابا لأن إسحاق رابين وياسر عرفات لم يسمحا للمياه بأن تقف حجر عثرة في طريق اتفاقية شاملة، فإن بعض المراقبين قد هللوا لهذه الاتفاقيات كأهم نتائج المحادثات الإسرائيلية ـ الفلسطينية التي بدأت في أوسلو عام 1993 [2]. وتعتبر الفقرة الأولى من المادة 40، التي تغطي اتفاقيات المياه، أكثر الفقرات إثارة للجدل وأبعدها أثراً؛ إذ تقر فيها إسرائيل بحق الفلسطينيين في مياه الضفة الغربية. أما طبيعة هذا الحق ونطاقه فقد تأجلا إلى محادثات الوضع النهائي، ومع ذلك فإن القبول بهذا الحق من حيث المبدأ يعتبر تنازلاً مهماً من جانب إسرائيل مقارنة بموقفها السابق؛ ويفتح الباب لقيام مؤسسات مشتركة للمياه تستند إلى المعاهدات القانونية الدولية عندما تعود المفاوضات السياسية إلى مسارها من جديد. وتضع الاتفاقية الأساس لآلية ابتدائية للتعاون والتنسيق في مجال مصادر المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية بوساطة لجنة مشتركة للمياه (Joint Water Committee, JWC). وبما أن كل طرف له العدد نفسه من الممثلين ويمتلك حق النقض، فإن مسؤوليات اللجنة المشتركة للمياه تشمل الترخيص بحفر آبار جديدة، والإنشاءات المائية الأخرى، ومراقبة وتعديل حصص السحب من كل مصادر المياه في المنطقة، ووضع خطط لتشييد نظم المياه والصرف الصحي الجديدة. أما مسؤولية مراقبة الإذعان لقرارات اللجنة وتحديد حصص المياه، فقد عهد بها إلى فرق إشراف وتنفيذ مشتركة تتكون من ممثلين لسلطتي المياه الإسرائيلية والفلسطينية.

ونصت المادة 40 أيضاً على أن يتلقى الفلسطينيون الذين يسكنون الضفة الغربية وقطاع غزة 28.6 مليون متر مكعب سنوياً كحصة ماء إضافية للاستخدام المنزلي في الفترة الانتقالية. وقد التزمت إسرائيل بتزويد الفلسطينيين بـ 9.5 ملايين متر مكعب في العام تشمل 5 ملايين متر مكعب في العام لقطاع غزة من نظامها المائي الخاص. غير أن

هذه المياه سوف تباع للفلسطينيين بالسعر التجاري الحقيقي لا بالسعر المدعوم الذي يدفعه المستهلكون الإسرائيليون، وما يتبقى من الاحتياجات الفلسطينية تعمل السلطة الفلسطينية على تنميته من الطبقة الصخرية المائية الشرقية. وقد اتفق الطرفان على أن إجمالي الاحتياجات الفلسطينية المستقبلية في الضفة الغربية سيكون بين 70 و80 مليون متر مكعب في العام للزراعة والاستخدام المنزلي معاً. وبينما تم الاتفاق على أن هذه الكمية من الماء يتولى توفيرها الفلسطينيون من الطبقة الصخرية المائية الشرقية ومن مصادر أخرى للمياه في الضفة الغربية يتم التفاوض عليها في اتفاقية الوضع النهائي، فإن الوسيلة التي سوف تتم بها تنمية هذه المصادر لم يتم التطرق إليها في الاتفاقية. وحتى تساعد إسرائيل على تنفيذ هذه الشروط، فقد وافقت على توفير كل بيانات المياه ذات الصلة التي جمعتها هيئات المياه الإسرائيلية المختلفة. وأخيراً، تنص المادة 40 على تكوين لجنة إسرائيلية - فلسطينية - أمريكية مشتركة تشرف على إنتاج المياه وتنميتها وتعرف باسم "اللجنة الثلاثية"، وتعمل على تسهيل تنفيذ المشروعات التي تتفق عليها اللجنة المشتركة للمياه وإدارتها، وتقدم الوساطة الأمريكية في الأمور المتعسرة التي تتعلق بتنمية مصادر المياه وإدارتها. وعلى الرغم من أن الهدف من هذا الشرط الأخير لم يتم توضيحه بصورة تامة، فإنه يعزز بكل جلاء الوضع الخاص للولايات المتحدة الأمريكية في عملية السلام في الشرق الأوسط والأمل الذي يراود الطرفين في أن هذا الوضع سوف يسهل تمويل مشروعات المياه الكبرى[3].

ومثل أي عنصر آخر من عناصر التكيف الإسرائيلي - الفلسطيني، فقد تم شجب اتفاقيات المياه في أوسلو 2 من قبل منتقدي عملية السلام على جانبي النزاع. فالنقاد على الجانب الإسرائيلي، وبخاصة من حزب الليكود وحلفائه، يرون أن الاتفاقية عبارة عن «تخل عن المياه الإسرائيلية» يشكل تهديداً خطيراً لنوعية وكمية إمدادات إسرائيل من المياه في المستقبل. من ناحية ثانية، يشجب النقاد الفلسطينيون، من خارج السلطة الفلسطينية بصورة عامة، الاتفاقيات لأنها لم تحدد حقوق الفلسطينيين في مياه الضفة الغربية، وكذلك بطء تنفيذ هذه الشروط. ولكن على الرغم من هذه الهواجس ورغم الغموض الواضح الذي يلف الاتفاقية، فإن اتفاقيات المياه في أوسلو 2 قد وفرت

الوسائل التي تخلق بنية تحتية للمياه الفلسطينية تحت إشراف هيئة المياه الفلسطينية (Palestinian Water Authority, PWA). وقد أنشأت الاتفاقيات أيضاً آلية تتمثل في اللجنة المشتركة للمياه ولجانها الفرعية يتمكن بموجبها الإسرائيليون والفلسطينيون من الاجتماع بصورة منتظمة وعلى قاعدة من التساوي النسبي، لاتخاذ قرارات بشأن القضايا التي تتعلق بموارد المياه المشتركة بينهما.

إن عملية تنفيذ اتفاقيات المياه في أوسلو 2 تستحق العناية والتقييم؛ وتجب دراسة الإنجازات والنواقص معاً ووضعهما في إطار منظور عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية الشاملة. إذن ما مدى التقدم الذي تحقق؟ وأي شكل اتخذ؟ أين جاء التنفيذ أقل مما هو متوقع ولماذا؟ وما هي صلة عملية التنفيذ بمفاوضات السلام الموسعة ومستقبل المنطقة التي تضم الإسرائيليين والفلسطينيين؟ هذه أسئلة تنطوي على أهمية تتجاوز عملية السلام. إن الجفاف يغشى المنطقة على نحو متكرر بينما يزداد شح الماء والضرر البيئي الذي ينتج عن التلوث بمياه الصرف الصحي مع كل عام يمر[4]. وهذه المشكلات لا يمكن حلها إلا عن طريق التعاون في مجال اقتسام المياه والإدارة المشتركة لمصادر المياه والتحكم في الصرف الصحي. وفي غياب اتفاقية حول المياه لن يقتصر الأمر على انتفاء السلام فقط بل ستصبح الكارثة البيئية أمراً لا مفر منه.

تشييد بنية تحتية للمياه الفلسطينية

يتمثل أحد أهم الإنجازات التي ترتبت على اتفاقيات المياه في أوسلو 2 في قيام هيئة المياه الفلسطينية. كانت الهيئة قد تأسست رسمياً في نيسان/ إبريل 1995 قبل اتفاقية أوسلو 2، وقد أوكلت إليها مهمة تنمية مصادر المياه الفلسطينية وإدارتها وتنفيذ المشروعات بمساعدة مساهمات الدول المانحة المخصصة لإنجاز هذه المهمة. ومنذ توقيع اتفاقية أوسلو 2 في أيلول/ سبتمبر 1995، بدأ مسؤولو هيئة المياه الفلسطينية التنسيق مع نظرائهم الإسرائيليين في مفوضية المياه الإسرائيلية (Israeli Water Commission, IWC) وبقية هيئات المياه الإسرائيلية في اللجنة المشتركة للمياه ولجانها الفرعية العديدة لتنفيذ شروط المادة 40 حرفياً. وبالإضافة إلى هذه الواجبات المباشرة، أوكلت لهيئة المياه

الفلسطينية مهمة وضع خطة لتطوير سياسة مائية جديدة وبنية تحتية للمياه في دولة فلسطين المستقبلية. وهذه مسؤوليات جسام كان لابد من أن تواجَه بقدر من الحظ العاثر؛ غير أن المساعدات الفنية والمالية من المانحين الدوليين بدأت في خلق نظام مياه فلسطيني وإطار عمل مؤسسي لهذا النظام.

ومازال هيئة المياه الفلسطينية، كغيرها من الكثير من مؤسسات السلطة الفلسطينية، في طور تشييد المؤسسات التي لم تكن موجودة أصلاً. والكثير من البنى التحتية للمياه في الأراضي الفلسطينية تحتاج إلى إعادة التأهيل، فنتيجة للاحتلال الإسرائيلي الذي أعقب حرب عام 1967 تم تدمير الكثير من الآبار والمنشآت ولم يُعَدْ بناؤها. وعانت أيضاً نظم التوزيع التي كانت تديرها البلديات تسرباً حاداً وعدم كفاية الموارد المالية للقيام بأعمال الصيانة. وحتى عام 1995 كان أكثر من 50٪ من قرى الضفة الغربية يفتقر إلى أنابيب المياه. وقد حددت الإدارة المدنية الإسرائيلية (السلطات العسكرية) حصصاً صارمة لاستخدام المياه وفرضت قيوداً على تطوير المنشآت الجديدة. وتعمل هيئة المياه الفلسطينية على أساس حالة من الطوارئ في محاولة لتغيير هذا الواقع الأليم، وتصب كل جهودها الآنية تقريباً في تخطيط وتنفيذ (بمساعدة المانحين الدوليين) أكبر عدد من مشروعات التنمية المائية يمكن أن تصدق عليه اللجنة المشتركة للمياه. وفي هذا الصدد، تأخذ مسألة تحسين كمية ونوعية المياه المخصصة للشعب الفلسطيني في أسرع وقت ممكن أولوية قصوى[5].

ولا تتبع هيئة المياه الفلسطينية لوزارة محددة؛ فهي هيئة مستقلة ولها ميزانية خاصة، ويقوم ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية بتعيين رئيس للهيئة يكون مسؤولاً مباشرة لديه. ووفقاً للإطار المؤسسي المقترح، فإن مسؤولية صنع السياسة في القطاع المائي تعود إلى المجلس الوطني للمياه (National Water Council, NWC)، الذي يتكون من الرئيس (يترأس الاجتماعات) وخمسة وزراء (هم وزراء الزراعة، والعدل، والتخطيط والتعاون الدولي، والحكم المحلي، والصناعة) وممثل للجامعات الفلسطينية[6]. وحتى نهاية عام 1998 لم يجتمع المجلس الوطني للمياه رسمياً. أما هيئة المياه الفلسطينية فيدير أعمالها رئيس (نبيل شريف) مقره في مدينة غزة ونائب للرئيس (فاضل كعوش) ومكتبه

في رام الله في الضفة الغربية، وقد كان تعيين الرجلين تعييناً سياسياً؛ إذ إن كليهما جاء من تونس. وفي التخطيط المستقبلي لهيئة المياه الفلسطينية، ينتظر أن تشمل الهيئة أربع دوائر منفصلة؛ وهي دائرة مصادر المياه والتخطيط ودائرة التنظيم بالإضافة إلى الدائرتين الفنية والإدارية. هذه الدوائر في طور التشكل حالياً ويجري الآن وضع التوصيف الوظيفي واعتماده بصورة رسمية.

إن الواجبات والمسؤوليات التي أوكلت لهيئة المياه الفلسطينية بموجب القانون رقم (2) لعام 1996 الذي أصدرته السلطة الفلسطينية بشأن تأسيس الهيئة تتسم بالتنوع والتشعب ولا تختلف عن مسؤوليات مفوضية المياه الإسرائيلية وواجباتها، ويمكن تلخيصها في التالي: إدارة كل المصادر المائية التي تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية والمحافظة عليها، وتنظيم الاستفادة من المياه بوساطة إصدار التصاريح والتراخيص بكميات من المياه للاستخدام النافع، والمشاركة في إعداد الخطط الإقليمية للمياه، والإسهام بفاعلية في الجهود التي تبذل لتطوير مصادر جديدة للإمدادات المائية، وإعداد تقارير عن المشروعات التي تم التصديق عليها للشروع في تنفيذها، مع توضيح التكلفة والمسائل الأخرى ذات الصلة بمثل هذه المشروعات، وتحسين مركزة البيانات المائية والمعلومات الأخرى عن مصادر المياه ونشرها[7]. وتساهم هيئة المياه الفلسطينية أيضاً، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهات الرسمية الأخرى، في كل مفاوضات المياه مع إسرائيل وفي تنفيذ المادة 40 من اتفاقية أوسلو 2 ضمن اللجنة المشتركة للمياه. أخيراً، تتولى هيئة المياه الفلسطينية تنسيق المساعدات المالية التي تأتي من المانحين الدوليين لكل مشروعات المياه في الأراضي الفلسطينية[8].

وتعتبر دائرة المياه في الضفة الغربية (West Bank Water Department)، والتي كانت قبل اتفاقية أوسلو 2 ذراعاً للإدارة المدنية الإسرائيلية ولم تزل ترتبط بها مالياً، عنصراً مكملاً لعمل هيئة المياه الفلسطينية. أما الآن فتتبع دائرة المياه في الضفة الغربية هيئة المياه الفلسطينية، وهي مسؤولة عن تنمية المياه وإمداداتها في معظم أراضي الضفة الغربية، ومازال الإدارة المدنية الإسرائيلية تدفع رواتب موظفي دائرة المياه في الضفة

الغربية، ومعظم الماء الذي تزود به دائرة المياه في الضفة الغربية المدن والقرى الفلسطينية يأتي عن طريق الأنابيب التي تتبع لشركة مكروت الإسرائيلية (Mekorot). وكذلك، تتلقى المستوطنات اليهودية معظم المياه التي تحتاجها من دائرة المياه في الضفة الغربية، والتي ماتزال تتولى مسؤولية تحصيل رسوم توصيل هذه الخدمات وتخصم رواتب العاملين في الدائرة من هذه العوائد. أما في غزة فتتولى مهمة تنمية المياه وخدمات الإمداد دائرة علم المياه (Hydrology Department) في وزارة الزراعة. ومازالت الخدمات العامة التي تضطلع بها البلديات الفلسطينية في مجال المياه تتبع لشركات عامة منفصلة عن هيئة المياه الفلسطينية، ولكنها ترتبط بها بصورة غير رسمية؛ وبمجرد أن يتم تبني سياسة رسمية للمياه فإن هذه الشركات سوف تخضع لسلطة الهيئة التنظيمية.

إن القدر الأعظم من عمل هيئة المياه الفلسطينية موجه إلى زيادة إمدادات المياه المتاحة للشعب الفلسطيني، وكثير من وظائفها وأنشطتها الأخرى لم تزل في طور التشكل التدريجي. ويركز معظم العاملين في الهيئة على تخطيط وتنفيذ مشروعات جديدة للمياه بعد أن تصدق عليها اللجنة المشتركة للمياه، ويتم الحصول على تمويل المانحين لتنفيذ المشروعات. ويضع عرض المقترحات على اللجنة المشتركة للمياه، بالإضافة إلى إدارة مزيج من أنواع مختلفة من المساعدات المالية التي تأتي من أكثر من اثنتي عشرة دولة مانحة، ضغوطاً كبرى على العاملين. من ناحية ثانية، فقد شُرع في كتابة التوصيف الوظيفي بينما بدأت الآن فقط عملية رسم الخطوط الفاصلة للتمييز الواضح بين الأقسام المختلفة والعاملين الأفراد. وقد قطعت هيئة المياه الفلسطينية شوطاً أبعد من معظم هيئات السلطة الفلسطينية ووزاراتها في جهود وضع المواصفات البيروقراطية.

ولأن هيئة المياه الفلسطينية تفتقر إلى قوانينها الخاصة لتنظيم قطاع المياه بعد انقضاء سنوات من الاحتلال، فقد وجب عليها الاعتماد على قوانين وسياسات نفذتها الأردن (في الضفة الغربية) ومصر (في قطاع غزة) يرجع تاريخ بعضها إلى أيام الحكم العثماني. وأبرز مثال في هذا الصدد هو الاعتماد على الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي فرضت عقب حرب عام 1967. وتعتبر أسعار المياه أحد المجالات التي يتم فيها

فحص دقيق للمبادرات السياسية الجديدة؛ فمازالت هيئة المياه الفلسطينية تفرض الأسعار نفسها التي كانت تفرضها الإدارة المدنية الإسرائيلية على المياه أثناء الاحتلال. وتزيد من تعقيد التوصل إلى سعر منصف للمياه في المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية حقيقة أن شركة مكروت تظل مورداً رئيسياً للمياه بالنسبة إلى مدن وقرى الضفة الغربية عن طريق دائرة المياه في الضفة الغربية والخدمات البلدية العامة. علاوة على ذلك، فمازالت ثلاث عشرة بئراً تم حفرها وتطويرها بوساطة الأردن قبل عام 1967 تحت سيطرة شركة مكروت، وتزود هذه الآبار الفلسطينيين والمستوطنات اليهودية معاً بالماء. وبموجب المادة 40 من اتفاقية أوسلو 2، كما ذكر آنفاً، تزود شركة مكروت أيضاً قطاع غزة بخمسة ملايين متر مكعب من الماء سنوياً. ويزعم الفلسطينيون أن سعر الماء مرتفع جداً ويفوق ما تفرضه شركة مكروت على زبائنها من الإسرائيليين. من ناحية ثانية، فقد تم تحت رعاية اللجنة المشتركة للمياه تأسيس لجنة فرعية للتعرفة، ولكنها لم تتمكن من الاتفاق على سعر منصف لمياه مكروت أو على ترتيب نهائي لوضع الثلاث عشرة بئراً المختلف عليها في الضفة الغربية[9]. ثم حصلت السلطة الفلسطينية على تمويل من النرويج لإجراء دراسة يقوم بها خبراء نرويجيون وفلسطينيون من أجل تطوير صيغة قانونية تعطي أسعاراً منصفة لاستخدام الماء للأغراض المنزلية والزراعية معاً ويكون أساسها المنطقة ومصدر التزويد.

وكانت الوظيفة التنظيمية لهيئة المياه الفلسطينية مجالاً آخر تباطأت فيه السلطة الفلسطينية في المبادرة بسن قوانين جديدة. ففي قطاع غزة لم تكن هناك أي قيود من الناحية العملية على حفر آبار جديدة، مع أن مثل هذه الآبار تزيد من استنزاف طبقة صخرية مائية كانت قد استخدمت فوق طاقتها سلفاً. أما في الضفة الغربية، فإن حصص وتصاريح المياه التي تقررت أثناء الاحتلال ماتزال سارية المفعول. وحتى في المنطقة (أ) التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية كاملة، فإن هيئة المياه الفلسطينية لم تزد تراخيص الاستفادة من المياه. وتؤيد هيئة المياه الفلسطينية بقوة استخدام عدادات الماء والحصص المصرح بها لحماية المصادر المائية من الاستغلال الزائد، ولكن لم يُعلن قانون للسلطة الفلسطينية في هذا الصدد ولم تُوضع قوانين جديدة للترخيص موضع

التنفيذ. وكما حدث في حالة دراسة التعرفة، تجري هيئة المياه الفلسطينية دراسة موازية للنظر في القوانين الملائمة لاستغلال المياه؛ وتركز دائرة التنظيم فيها بصورة رئيسية على ضمان توافق تصاريح الاستفادة من المياه الموجودة فعلاً مع قرارات اللجنة المشتركة للمياه.

ومع أن الممارسة الراهنة هي تطبيق القوانين السارية، فقد أعدت هيئة المياه الفلسطينية مجموعة شاملة من 15 مبدأ، القصد منها وضع قاعدة تحكم قطاع المياه في الدولة الفلسطينية مستقبلاً، وتعرف مجموعة المبادئ هذه بـ "عناصر سياسة مائية" (Elements of a Water Policy)[10]. ومازال هذه المبادئ حتى الآن تنتظر تنسيقها مع آراء هيئات السلطة الفلسطينية الأخرى بما في ذلك وزارات الزراعة أو الصناعة أو التخطيط، ولم تعرض هذه المبادئ على المجلس الوطني الفلسطيني أيضاً. وتمثل هذه المبادئ بصورة رئيسية موقف هيئة المياه الفلسطينية والطريقة التي تفكر بها لتأسيس قطاع المياه الفلسطينية من الناحية العلمية والأكاديمية.

يفاجأ المرء عند قراءته مجموعة المبادئ المعروفة باسم "عناصر سياسة مائية" بالتشابه بينها وبين قانون المياه الإسرائيلي لعام 1959. وتتصف المادة الأولى بأهمية كبرى بالنسبة إلى القانون الفلسطيني المستقبلي للمياه؛ إذ تنص على أن «كل مصادر المياه يجب أن تكون ملكاً للدولة». ويلغي هذا المبدأ ممارسة فلسطينية موجودة بالفعل، وهي الملكية الخاصة لمصادر المياه بوساطة الأفراد أو القرى، ويتمثل القاعدة التي توجه سياسة إسرائيل المائية وهي أن الماء ملكية عامة تتولى تنظيمها الدولة. وعلى الرغم من أنه قد تم تحت الحكم الأردني إعلان قانون المصادر الطبيعية في عام 1966 لتنظيم استخراج المياه في الضفة الغربية، فإنه لم يوضع موضع التنفيذ قبل حرب عام 1967. وفي أثناء الاحتلال الإسرائيلي أصر الباحثون القانونيون الفلسطينيون على تبني العرف القانوني العثماني الذي يقضي بأن ملكية الأرض تشمل ملكية الينابيع والآبار الموجودة في تلك الأرض. غير أنه بالنسبة إلى فاضل كعوش، نائب رئيس هيئة المياه الفلسطينية، فإن قانون المياه في دولة فلسطين المستقبلية سيُعرِّف "حقوق المياه" على أنها «حق استخدام المياه لا امتلاكها». كما ستكون كل مصادر المياه ملكاً عاماً وتنظم استخدامها الدولة، وسوف تستخدم العدادات وتحدد الحصص بناءً على الحاجة والوفرة. أما بالنسبة إلى

مصادر المياه التي يملكها حالياً أفراد أو قرى، فيمكنهم استخدام جزء منها وفقاً للاحتياجات المحددة في التراخيص، ولكن لن يسمح لهم بإهدار أو بيع الجزء المتبقي منها. خلافاً لذلك، سوف تحول المياه إلى هيئة المياه الفلسطينية ليتم توزيعها على حملة التراخيص الآخرين. ومن المؤكد أن هذا المقترح سوف يواجه بمعارضة متصلبة من قبل ذوي المصالح الزراعية من الفلسطينيين. ولكن السيد كعوش وآخرين من مسؤولي هيئة المياه الفلسطينية يعتقدون أن هذه هي سياسة المساواة الوحيدة في واقع نقص المياه الحاد الذي تواجهه المنطقة.

وتصف مواد أخرى في المقترح الماء بوصفه حقاً إنسانياً، وتقترح تدابير لتأمين الاستغلال الأمثل لمصادر المياه، وتطرح مبادئ لإدارة قطاع المياه. إن كل المواطنين لهم الحق في الحصول على مياه من نوعية جيدة وبتكلفة يستطيعون تحملها، دون أن يعني هذا حق إهدار المياه أو الاشتراك في تلويث مصادرها. لقد تقنن وضع الماء بوصفه سلعة اقتصادية يجب أن تستخدم بطريقة تنسجم مع التنمية المستدامة وحماية البيئة والإنتاجية الاقتصادية. ونتيجة لذلك، سوف يلزم مستهلكو الماء من المزارعين بالتكيف مع قاعدة فاعلية التكاليف بالاعتماد أكثر فأكثر على مياه هامشية النوع وتقنية ري محسنة. من ناحية ثانية، سوف تستخدم سياسات تحديد الأسعار لتشجيع الاستغلال الأمثل والفاعلية الاقتصادية. وسيتم التنسيق بين تطوير وإدارة المياه على المستوى الوطني بوساطة هيئة المياه الفلسطينية بالتعاون مع السلطات الفرعية ذات الصلة. ولكن التنسيق المركزي سوف يكتمل بالمشاركة العامة في التخطيط المحلي والتشغيل وبالتوزيع عن طريق مرافق الخدمات المحلية، وعلى كل المستويات الإدارية سوف تتكامل إمدادات المياه وإدارة مياه الصرف الصحي. أخيراً، تشدد "عناصر سياسة مائية" على السعي وراء حقوق الفلسطينيين المائية والتعاون مع المبادرات الدولية لتحديد وتنمية إمدادات جديدة للمياه. هذه المقترحات التي تقدمت بها هيئة المياه الفلسطينية ليست نهائية، فحتى إن تم قبولها من قبل وكالات أخرى ذات علاقة داخل السلطة الفلسطينية، فإنها لن تكون سارية المفعول حتى تُختتم محادثات الوضع النهائي وتبرم اتفاقية مياه نهائية مع إسرائيل. غير أن هذه الوثيقة تزيد التفكير الفلسطيني قرباً من تفكير المعتدلين في

إسرائيل. وعندما توقع اتفاقية السلام فإن هذه الحقيقة سوف تجعل تحقيق التعاون الإقليمي في قطاع المياه أمراً أكثر سهولة.

إن مساهمات المانحين تدعم معظم أنشطة هيئة المياه الفلسطينية بالإضافة إلى التكفل برواتب العاملين في الهيئة؛ فقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بوساطة برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (Program of Assistance to the Palestinian People, PAPP) دعماً مالياً لوحدات تخطيط السياسات وجمع البيانات في هيئة المياه الفلسطينية منذ إنشائها. وكذلك أبرمت السلطة الفلسطينية اتفاقية مع النرويج في أوائل عام 1996 تقدم الدعم المؤسسي، بما في ذلك دفع رواتب معظم العاملين في هيئة المياه الفلسطينية. وكان القصد من هذه المنحة هو الاحتفاظ بالاختصاصيين المدربين ومواصلة خلق القدرة المؤسسية. وكذلك، توفر المنح المقدمة من مانحين دوليين آخرين فرص التدريب للعاملين في هيئة المياه الفلسطينية؛ ومن بين هذه المنح واحدة مقدمة من المؤسسة الألمانية للمساعدات التنموية (GTZ)، وهي مؤسسة حكومية ألمانية. ويتوقع أن تأتي موارد هيئة المياه الفلسطينية في المستقبل بصورة رئيسية من الميزانية العامة والرسوم على التراخيص في قطاع المياه والامتيازات عوضاً عن المنح من وكالات التنمية الدولية.

إن هيئة المياه الفلسطينية ماتزال في بداية الطريق، فهي لا تملك إلا القليل من سلطات اتخاذ القرار ولا تتعدى وظيفتها تنسيق مشروعات التنمية وتوزيع المياه التي يمولها المانحون الدوليون. ويتم التخطيط في معظم الأحيان على أسس طارئة وقصيرة الأجل، بينما تظل المبادرات التي تتصل بالسياسة في هذا الخصوص تعتمد على مبدأ التجربة والخطأ. وفي غياب اتفاقية للسلام، فإن الخطط الرئيسية الطويلة الأجل التي تتصف بالجدية والموثوقية غير واردة إطلاقاً. من ناحية ثانية، فإن استمرار احتلال معظم أراضي الضفة الغربية والنشاط الاستيطاني اليهودي مع غياب تسوية سلمية تعطي تعريفاً لحقوق الفلسطينيين المائية، كل هذه العوامل تمنع هيئة المياه الفلسطينية من أداء دورها القانوني. ومع ذلك، فقد كانت الهيئة في غاية الفاعلية في تنظيم مساهمات

وكالات العون الدولي وفي خلق قدرة مؤسسية فنية للمستقبل. وعلاوة على ذلك، فهي تمثل حلقة وصل أساسية مع الحكومة الإسرائيلية، ولها تقريباً اتصال يومي مع اختصاصيي المياه الإسرائيليين في اللجنة المشتركة للمياه ولجانها الفرعية ومع وزارة الخارجية الإسرائيلية، عن طريق تنفيذ المشروعات التي يتفق عليها في المفاوضات المتعددة الأطراف. إن هيئة المياه الفلسطينية آخذة في الظهور، ليس فقط كواحدة من أكثر هيئات السلطة الفلسطينية فاعلية إدارية، بل بصفتها هيئة لها قدرة كامنة كبيرة على بناء الثقة في سياق اتفاقية سلام مستقبلية.

مساهمات المانحين الدوليين

في أعقاب اتفاقية أوسلو 2 في تشرين الأول/ أكتوبر 1995، اجتمع ممثلو السلطة الفلسطينية وإسرائيل والبنك الدولي و29 دولة من الدول المانحة وعشر من منظمات العون الدولي في باريس ليطوروا برنامجاً جديداً للعون التنموي للضفة الغربية وقطاع غزة. وفي اجتماع مماثل في عام 1993 إثر اتفاقية أوسلو 1، تعهد المانحون بدفع 2.1 مليار دولار أمريكي (ارتفع المبلغ لاحقاً إلى 2.5 مليار) على مدى خمسة أعوام لدعم الحكم الذاتي الفلسطيني. وقد جاء خُمس المبلغ الإجمالي، أي 500 مليون دولار أمريكي، من الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت أهداف هذا الاعتماد المالي تشمل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخلق بنية تحتية، وتعزيز القدرة الإدارية الفلسطينية. وكان من المؤمل أن تحقيق هذه الغايات لن يدعم عملية السلام بين الفلسطينيين فقط، بل سيوفر القدرة المؤسسية لتنمية اقتصادية مستدامة.

واستدعى ضخ هذه الكمية الكبيرة من الأموال في فترة قصيرة إنشاء مؤسسات خاصة مؤقتة وأخرى دائمة[11]. وقد تكونت مجموعتان لتوفير التوجيه الكلي لمساهمات المانحين، وهما المجموعة الاستشارية ولجنة الاتصالات الخاصة. وبينما ركزت الأولى بشدة على تنسيق برامج المنح، عملت الثانية كلجنة تسيير سياسي لها

ارتباطات وثيقة بالمسار المتعدد الأطراف في عملية السلام. وفي كل واحدة من المجموعتين أدّت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والبنك الدولي أدواراً رئيسية. من ناحية ثانية، كان عدد من منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عبارة عن قنوات تمر بها مساهمات المانحين إلى المشروعات المعنية. وتأسس في الجانب الفلسطيني في عام 1994 المجلس الفلسطيني الاقتصادي للتطوير وإعادة الإعمار "بكدار" (The Palestinian Economic Council for Development and Reconstruction, PECDAR) لمتابعة وتوجيه العون إلى المشروعات المعنية. وقد اشتكت السلطة الفلسطينية من البطء في تسليم المساعدات الموعودة، بينما أخذ المانحون الدوليون يسخرون من أسلوب الأبوية الجديدة والمحسوبية والفساد في معظم مؤسسات السلطة الفلسطينية. ولكن في أوائل عام 1998 كان أكثر من 1.8 مليار دولار أمريكي من المبلغ الذي حدد للسلطة الفلسطينية قد دفع[12]. وقد خصصت كمية كبيرة من مساهمات المانحين الدوليين، أي أكثر من 365 مليون دولار أمريكي أو حوالي 15٪، لمشروعات المياه والصحة العامة؛ وقد دفع من هذه الكمية أكثر من النصف (192 مليون دولار أمريكي) في عام 1998. وكان هناك أكثر من 75 مشروعاً في مرحلة التخطيط أو التنفيذ، وقد حصل أكثر من ثلث هذه المشروعات على التزامات الدول المانحة ووكالات العون كاملة. وكانت هناك مشروعات أخرى قيد النظر، ولكنها لم تتلقَّ تعهدات بالدعم المالي. إن هذا المستوى من التطور المؤسسي والإنفاق المالي يفسح مجالاً للتفاؤل عند النظر إلى وضع الفلسطينيين المائي؛ فمن بين أكبر المانحين الدوليين لمشروعات المياه والصحة العامة نجد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وألمانيا والنرويج وفرنسا وإيطاليا والبنك الدولي، إضافة إلى العديد من الدول المشاركة بقدر أقل[13].

وباستثناء هيئة المعونة الأمريكية (USAID)، فإن المانحين الدوليين - تستوي في ذلك منظمات العون الوطنية مثل المؤسسة الألمانية للمساعات التنموية، والوكالات المتعددة الجنسيات كالبنك الدولي - ليس لديهم أي اتصال مباشر مع اللجنة المشتركة للمياه. ويرى المانحون الدوليون أن دورهم ينحصر في المساعدة على تنفيذ المشروعات

بمجرد التصديق عليها، وهم لا يتورطون في السياسة بل يعملون في حدود الإطار العملي للاتفاقية ويتعهدون بالاعتمادات المالية عندما يصدر ترخيص بذلك. وفي بعض الأحيان ربما يحصل مشروع على تعهد مؤقت دون صدور ترخيص، ولكن مثل هذه المشروعات عادة ما يحكم بأن لها جدوى من الناحيتين الاقتصادية والسياسية معاً. تبدأ المشاركة في المشروعات عندما تقدم هيئة المياه الفلسطينية أو وزارة التخطيط والتعاون الدولي قائمة من المشروعات للدول المانحة، فيقوم هؤلاء بدراسة المشروعات الملائمة والتي يرون أنها عاجلة جداً ومرجحة النجاح وتناسب متطلباتهم الخاصة؛ ثم يقوم المانحون المحتملون بدراسات جدوى. ويعتبر وضع هيئة المعونة الأمريكية مميزاً وسط وكالات العون الدولية نظراً لدور الوسيط الذي تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية في عملية السلام، ولأنها عضو في اللجنة الثلاثية لقضايا المياه.

وتختلف أنواع وأهداف مشروعات المياه التي تقترح ويتم تمويلها اختلافاً حاداً بين الضفة الغربية وغزة. فالتركيز في غزة ينصب على تحسين نوعية المياه بوساطة إعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي أو بناء شبكات جديدة في الأماكن التي لا توجد فيها هذه الشبكات وتشييد منشآت لمعالجة مياه الصرف الصحي، فالمصانع الصغيرة لتحلية المياه القليلة الملوحة قد دخلت مرحلة التنفيذ الآن، بينما يتم التخطيط لغيرها. والهدف في غزة هو خفض - أو على الأقل تأخير - التدهور المتزايد في إمدادات المياه نتيجة للاستغلال فوق العادي المتواصل. وخلافاً لما عليه الحال في الضفة الغربية، لا تحتاج مشروعات المياه في غزة إلى موافقة اللجنة المشتركة للمياه ولكن إسرائيل تواصل ممارسة نوع من التأثير[14] . وقد كان الهدف من مشروعات الدول المانحة في الضفة الغربية بصورة عامة هو زيادة إمدادات المياه من خلال حفر الآبار وتشييد نظم توصيل الماء إلى القرى التي لا توجد فيها أنابيب المياه، وتطوير قاعدة بيانات دقيقة عن مصادر المياه المتاحة في الطبقة الصخرية المائية في الشرق. وتوضح دراسة الأدوار المتباينة التي تؤديها هيئة المعونة الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطة وكالات العون الدولية في قطاع المياه في الضفة الغربية وغزة.

لقد أحدث توقيع اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ) في أيلول/ سبتمبر 1993 تغييراً جذرياً في منهج المساعدة الأمريكية في الضفة الغربية وغزة[15] . فمع أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقدم عوناً للفلسطينيين في الأراضي المحتلة لما يزيد على العقدين قبل اتفاقية أوسلو، فإن منهجها في هذا العون كان مكبوحاً ولم يتجاوز الحد الأدنى، وكان التنفيذ بصورة رئيسية في أيدي المنظمات التطوعية الأمريكية الخاصة (Private Voluntary Organizations, PVOs) مثل المنظمة الأمريكية لمساعدة اللاجئين في الشرق الأدنى (American Near East Refugee Aid, ANERA)، والتي كان الكثير من أنشطتها يشمل إعادة تأهيل نظم المياه الريفية الفلسطينية. ففي عام 1975، مثلاً، بلغت مصروفات المساعدات الأجنبية الأمريكية في الأراضي الفلسطينية مليون دولار أمريكي. ولكن منذ اتفاقية أوسلو ارتفعت مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية بصورة ملموسة وأصبحت واضحة للعيان. وتدار هذه المساعدات في الغالب بوساطة وزارة الخارجية عن طريق بعثة هيئة المعونة الأمريكية في إسرائيل. وخلافاً للتمويل الضئيل في الفترة السابقة، تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية في أول مؤتمر للدول المانحة في تشرين الأول/ أكتوبر 1993 بالإسهام بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي للتنمية في الجانب الفلسطيني على مدى السنوات الخمس التالية. ولم تسلم هذه المساعدة من الجدل السياسي، بما في ذلك اتهامات بالنفوذ الإسرائيلي المفرط نتيجة لعلاقات إسرائيل الوثيقة بعدد من المسؤولين الكبار في وزارة الخارجية[16] . وعلى الرغم من هذا، فقد بدأت المساعدة الاقتصادية الأمريكية بالتدفق على السلطة الفلسطينية وبدأ تنفيذ المشروعات.

إن قطاع المياه هو النقطة المحورية للبرنامج الجديد للمساعدات الأجنبية الأمريكية الكبيرة للضفة الغربية وغزة؛ فقد صرف أكثر من نصف المبلغ الذي تعهدت به هيئة المعونة الأمريكية سنوياً وقدره 75 مليون دولار أمريكي في الفترة 1994 ـ 1998 على تحسين مصادر المياه. وقد خصص مبلغ 58 مليون دولار أمريكي في عام 1998 من أصل مبلغ 75 مليون دولار تعهدت به هيئة المعونة الأمريكية لميزانية مشروعات المياه. لقد اضطلعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بدور نشط في اللجنة الثلاثية، ولم تتردد

هيئة المعونة الأمريكية في الضغط من أجل مشروعات مياه لا تدخل في الإطار العملي لاتفاقية أوسلو 2 بصورة قاطعة، إذا كان لهذه المشروعات مغزى اقتصادي وجيه حتى عندما كان الأمر يعني التدخل في السياسة الإسرائيلية. واتصفت مشروعات هيئة المعونة الأمريكية بحجمها الكبير، وكان مقصدها بعض الاحتياجات الماسة لقطاع المياه في كل منطقة. وبينما تعرضت أنشطة هيئة المعونة الأمريكية لبعض النقد من جانب المسؤولين الفلسطينيين لتشديدها الزائد على دراسات الجدوى، ولأنها تخدم المصالح الاقتصادية الأمريكية في منح عقود التشييد، فإن هناك فوائد ملموسة تنتج عن هذه المشروعات. وأفضل وأهم مثال لهذه المشروعات هو إعادة تأهيل نظم مياه الأمطار الغزيرة (Stormwater)، وتجميع مياه الصرف الصحي في مدينة غزة، وحفر الآبار، وتوزيع المياه في منطقة الخليل وبيت لحم في الضفة الغربية[17].

وفي حالة مدينة غزة، فقد بدأت هيئة المعونة الأمريكية في عام 1995 تمويل عملية ضخمة لتنظيف واستبدال ما يقارب 50 كيلومتراً من مجاري مياه الأمطار الغزيرة التي تمر تحت الطرق، ومجاري المياه، وتجديد مستودع الشيخ رضوان ومحطة الضخ التابعة له، وتحسين نظم صرف المياه. وكان المشروع الذي كلف 40 مليون دولار أمريكي، وهو عبارة عن متابعة لمشروع صغير لإصلاح المواسير المكسورة وتلك التي تسرب المياه، قد مولته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإعادة تأهيل المياه قبل اتفاقيات المياه. أما المشروع الحالي، فقد تم التعاقد مع شركة التشييد الأمريكية "متكالف وإدي" (Metcalf and Eddy) لتنفيذه، وكان الهدف منه رفع كفاءة وإعادة بناء نظام المجاري بأكمله ومده إلى مناطق من مدينة غزة لم تكن لها تجهيزات صرف صحي في السابق. وكان أحد عناصر المشروع المهمة هو فصل نظام المجاري عن نظام صرف مياه الأمطار؛ وقد كان الاثنان في النظام الذي كان موجوداً في السابق متداخلين بحيث يغلق نظام المجاري عندما تهطل الأمطار مما ينجم عنه فيضان مياه الصرف الصحي في المدينة فتتشربها الطبقة الصخرية المائية. أما الآن فقد أصبح النظامان منفصلين، وترفد مستودع الشيخ رضوان مياه الأمطار فقط بدلاً من خليط من مياه الأمطار والصرف الصحي. وقد نتج عن رفع فاعلية نظام المجاري مع استبدال الأنابيب

المكسورة وتلك التي تسرب المياه، حمل زائد على محطة معالجة مياه الصرف الصحي الموجودة في المدينة، ونتيجة لذلك فقد عدلت هيئة المعونة الأمريكية المشروع لتضيف محطة جديدة للخطة ستضاعف قدرة معالجة مياه الصرف الصحي مرتين أو ربما ثلاث مرات. هذه الإضافة تسببت في زيادة بلغت 5 ملايين دولار أمريكي على الخطة الأصلية، وكان متوقعاً الانتهاء من المشروع برمته بنهاية عام 1999 .

أما في الضفة الغربية، فقد وضعت هيئة المعونة الأمريكية في رأس أولوياتها زيادة إمدادات المياه لمدينتي الخليل وبيت لحم؛ فبالإضافة إلى جنين تعاني هذه المدن أكثر مشكلات إمدادات المياه في الضفة الغربية سوءاً. وفي أشهر الصيف الجافة (حتى دون فترة الجفاف الشديد في عام 1998 ـ 1999) لا تنال هذه المدن إلا قطرات من الماء، وقد لا تصل مياه الضخ إلى المنازل في بيت لحم إلا مرة في الأسبوع، في حين أن الوضع أكثر سوءاً في الخليل. وقد حصلت هيئة المعونة الأمريكية وهيئة المياه الفلسطينية، في هذه الحالة، على تصديق من اللجنة المشتركة للمياه لحفر أربع آبار وتشييد خطوط أنابيب لنقل المياه ومحطات للضخ ومستودعات رئيسية للمدينتين. ومرة أخرى حصلت شركة أمريكية هي كامب ودرسر ومكيي (Camp, Dresser and Mckee) على عقود تنفيذ المشروع. وسيوفر المشروع عند اكتماله 6 ـ 8 ملايين متر مكعب من الماء الإضافي سنوياً، مما يضاعف تقريباً سعة الانتفاع من الماء للمدينتين، وتبلغ تكلفة المشروع 35 مليون دولار أمريكي. وأثناء عملية الحصول على الإذن من اللجنة المشتركة للمياه (التي نناقشها أدناه)، دخلت هيئة المعونة الأمريكية في مشكلات تتعلق بخطتها المبدئية، فقد رفضت الإدارة المدنية موقع إحدى الآبار لأنه "قريب جداً" من مستوطنة يهودية. ولم تثمر عمليات الاستئناف لدى اللجنة الثلاثية، وحتى تلك التي تقدم بها سفير الولايات المتحدة الأمريكية لأريل شارون وزير البنية التحتية [سابقاً] وإسحاق موردخاي وزير الدفاع [سابقاً]. واستلزم الأمر أن تحول هيئة المعونة الأمريكية موقع البئر وتضيف بئراً رابعة، وترفع بالتالي تكلفة المشروع الإجمالية، لأنه لم يكن هناك موقع بديل واحد يضاهي إنتاجية الموقع الأصلي. ونجد في الوقت الراهن أن هذه الآبار الأربع، بالإضافة إلى واحدة حفرتها إسرائيل قرب جنين (تم التفاوض عليها في اتفاقية

أوسلو 2)، هي الآبار الجديدة الوحيدة التي أسفرت عنها الاتفاقية. أما الآبار الأخرى فلم تزل في مرحلة التخطيط، وتشترك هيئة المعونة الأمريكية في حفر العديد منها.

بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل في الضفة الغربية وغزة منذ عام 1980 عقب قرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتأسس بموجبه برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (UNDP/PAPP)، بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة[18]. ولكن في غياب منظمة فلسطينية نظيرة فقد كانت جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم المساعدة الفنية والمالية ضيقة النطاق. وقد ارتبط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج مساعدة الشعب الفلسطيني بالعمل في قطاع المياه بالأراضي المحتلة عام 1987، ولكن هذا لم يكن إلا عنصراً ثانوياً حتى في هذه الأنشطة الضئيلة. وكما حدث مع هيئة المعونة الأمريكية، فقد أحدثت اتفاقيات أوسلو تغييرات أساسية في حجم عمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنهجها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد كان في مقدمة هذه التغييرات أن البرنامج أصبح له الآن نظير معترف به هو السلطة الفلسطينية يمكن أن يعمل معه على صياغة برامج التنمية وتنفيذها. وبصورة مماثلة، فقد تضاعفت مصروفات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تلك المخصصة للبرنامج والتي تأتي من الدول المانحة معاً) أكثر من ثلاثة أضعاف؛ فقفزت من حوالي 15 مليون دولار أمريكي عام 1992 إلى حد أعلى بلغ 50 مليون دولار أمريكي عام 1996، على الرغم من أن ميزانية البرنامج تتقلب من عام إلى آخر اعتماداً على وضع المشروعات التي تمولها الدول المانحة. وأصبحت الأنشطة في قطاع المياه أيضاً عنصراً مهماً من عمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ إذ صرف عليها 19٪ من ميزانية عام 1998 . كذلك أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكبر وكالات العون الدولية وأكثرها نشاطاً في تنفيذ شبكات المياه في المناطق الريفية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ومن المنتظر أن تزداد هذه الأنشطة في المستقبل.

ويتبع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهجاً يختلف كثيراً عن منهج هيئة المعونة الأمريكية في أنشطته في قطاع المياه وأنشطة التنمية الأخرى في الضفة الغربية وقطاع

غزة. أولاً، وبعيداً عن أن تكون له علاقة خاصة مع إسرائيل، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كغيره من وكالات الأمم المتحدة التي تعمل في الأراضي المحتلة، يجب عليه العمل في ظل جو من انعدام الود وفقدان الثقة بين الأمم المتحدة وإسرائيل، ويعمل على نحو صارم ضمن الإطار العملي لاتفاقيات المياه في أوسلو 2. وخلافاً لهيئة المعونة الأمريكية، فإن البرنامج لا يتدخل في عملية الحصول على الإذن، ولا يبدأ في تنفيذ أي مشروع للمياه إلا بعد أن تصدر اللجنة المشتركة للمياه والإدارة المدنية كل التصاريح الضرورية. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مؤسسة تنفيذية بصورة رئيسية؛ إذ يتلقى مساهمات من الدول المانحة المقدمة للمشروعات، ويبدأ بتنفيذ هذه المشروعات بالاشتراك مع مؤسسات فلسطينية مثل هيئة المياه الفلسطينية. ونظراً إلى هذا الدور، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتلقى التمويل من كثير من الأمم المشاركة في التنمية الفلسطينية، بمن في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق هيئة المعونة الأمريكية. ولكن ظلت اليابان هي المصدر الرئيسي للمساهمات؛ إذ تسهم بأكثر من نصف مصروفات البرنامج في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1994. ويتصف هذا البرنامج أيضاً بالتفرد وسط وكالات العون الدولية في الأراضي الفلسطينية لأنه جهة مانحة وهيئة منفذة في آن واحد. وفي عام 1998، كانت 7٪ من ميزانيته البالغة 30 مليون دولار أمريكي قد جاءت من مصادر البرنامج الخاصة.

لقد كانت مشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قطاع المياه أضيق نطاقاً من تلك المشروعات التي تتولاها هيئة المعونة الأمريكية، لأن قاعدة تمويل البرنامج أصغر كثيراً من نظيرتها لدى هيئة المعونة الأمريكية. فمعظم مشروعات المياه والتحلية التي ينفذها البرنامج تراوح بين 1 و5 ملايين دولار أمريكي، وتتضمن تزويد القرى بنظم إمدادات المياه التي كانت تفتقر إليها في الماضي، أو رفع كفاءة نظم إمدادات المياه وتوزيعها وإعادة تأهيلها في أجزاء من مراكز الحضر حيث يكون تدهور الشبكات قد وصل حداً خطيراً. وعلى سبيل المثال، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في خان يونس بإجراء تحسينات ملموسة في نظم إمدادات المياه والصرف الصحي بالتعاون مع هيئة المياه الفلسطينية بوساطة مساهمة بلغت 5 ملايين دولار أمريكي قدمتها اليابان[19]، ويشمل

هذا المشروع أيضاً مد شبكة لرفع كفاءة إمدادات المياه إلى أربع قرى في جنوب شرقي خان يونس، كذلك بدأ تنفيذ مشروع مشابه لإعادة تأهيل نظام محدود لإمدادات المياه في حي القصبة في نابلس.

إن واحداً من أهم أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الضفة الغربية وقطاع غزة - وهو ما يميز منهج البرنامج عن منهج هيئة المعونة الأمريكية - هو تطوير القدرة المؤسسية المحلية. ويهدف البرنامج في كل جهوده التنموية، بما في ذلك جهوده في قطاع المياه، إلى زيادة القدرات الفنية والإدارية للوزارات الفلسطينية والبلديات ومجالس القرى والمنظمات غير الحكومية، وليس إلى أخذ مكانها. وأينما أمكن فإنه يحاول الاستفادة من الخبرات الفلسطينية والموارد المتاحة محلياً. فمنذ فترة مبكرة بدأت في آذار/ مارس 1994، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "برنامج العمل في مصادر المياه" (Water Resources Action Program, WRAP) بهدف إيجاد مجموعة من اختصاصيي المياه المحليين الذين يستطيعون تقديم خدماتهم للسلطة الفلسطينية على نحو دائم. ومع تأسيس هيئة المياه الفلسطينية تم إدماج هذا الفريق في الهيئة وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دفع رواتبهم. ولا يلجأ البرنامج إلى الاستفادة من الاختصاصيين الخارجيين إلا عندما لا يتوافر الاختصاصيون المحليون أو المغتربون فقط، ولكن حتى في مثل هذه الحالات ينتظر من الاختصاصيين الخارجيين تدريب العاملين المحليين الذين يعملون معهم. بالإضافة إلى ذلك، يتم تنفيذ كل مشروعات إعادة تأهيل البنية التحتية بوساطة مقاولين فلسطينيين من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. كما يتم شراء كل مستلزمات التشييد من موردين فلسطينيين. ومثل هذه الإجراءات لا تضمن فقط إسهام هذه المشروعات في التنمية وتطوير القدرة الفنية، بل تخلق فرص العمل واستثمار رؤوس الأموال أيضاً. والهدف من كل هذا هو تزويد الفلسطينيين بأدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز قدراتهم لما بعد توقف تمويل الدول المانحة أو انهيار عملية السلام.

عملية التنفيذ

بينما تسهم عملية تنفيذ اتفاقيات المياه في أوسلو 2 في بناء المؤسسات وفي تدفق تمويل الجهات الدولية المانحة الذي تشتد الحاجة إليه في الأراضي الفلسطينية، فإن الفلسطيني العادي لم يلمس إلا قدراً قليلاً جداً من التحسن في كمية ونوعية الماء المتاح للاستهلاك المنزلي أو لري الحقول. فمن بين 28.6 مليون متر مكعب من الماء سنوياً أقر بأنها تمثل حاجة عاجلة للشعب الفلسطيني، لم يبدأ إلا تدفق 9.5 ملايين متر مكعب من إسرائيل إلى الفلسطينيين. وحتى هذه الكمية الضئيلة تم تخفيضها في صيف عام 1999 بسبب ظروف الجفاف في المنطقة كلها، ويدفع الفلسطينيون مقابل هذه المياه السعر التجاري الكامل. في المقابل، لم تتعرض المنازل في المستوطنات اليهودية المجاورة لتخفيض حصتها من المياه، وتدفع سعراً مدعوماً يصل إلى نصف ما يدفعه الفلسطينيون. أما مشروعات السلطة الفلسطينية المائية والتي يتم تمويلها بوساطة دعم المانحين فلم تبلغ نقطة الوصول إلى منازل الفلسطينيين بعد أربعة أعوام من توقيع الاتفاقيات المؤقتة. فعملية الحصول على ترخيص من اللجنة المشتركة للمياه تتصف بأنها بطيئة ومرهقة، وتحتاج إلى مراحل عديدة من المراجعة والاتفاق، وغالباً ما تعترض السلطة المدنية الإسرائيلية على مواقع الآبار أو التجهيزات المائية الأخرى المقترحة في الأراضي التي تقع تحت سلطتها القضائية.

وتعتبر اللجنة المشتركة للمياه الغطاء المؤسسي للإدارة المشتركة لمصادر المياه في الضفة الغربية الذي تم تصوره في المادة 40 من اتفاقية أوسلو 2. ووفقاً للاتفاقية، فسيكون تمثيل إسرائيل والسلطة الفلسطينية معاً متساوياً في اللجنة التي يترأسها بالاشتراك مفوض المياه الإسرائيلي، وهو حالياً مئير بن مئير، ورئيس هيئة المياه الفلسطينية، وهو نبيل شريف. وتدرس اللجنة مشروعات المياه المقترحة ثم توافق عليها أو ترفضها، وتحصل المشروعات التي تتم الموافقة عليها على تصاريح التشييد، وبما أن كل المشروعات تجب الموافقة عليها بالإجماع، فإن إسرائيل تحتفظ بحق النقض على مجمل مشروعات تنمية المياه الفلسطينية في الضفة الغربية. ومن الناحية النظرية، فإن

هذا يعطي السلطة الفلسطينية حق نقض تشييد مشروعات مياه إسرائيلية جديدة في الضفة الغربية. على الرغم من ذلك، وبما أن نظام المياه في المستوطنات اليهودية قائم بالفعل، وأن كل المشروعات المقترحة الجديدة هي فلسطينية في الأصل تقريباً وتحتاج إلى موافقة إسرائيل، فإن الصوت الفلسطيني في بنية الإدارة المشتركة لم يعد فاعلاً في الواقع[20].

وقد انقسمت اللجنة المشتركة للمياه منذ فترة مبكرة في مداولاتها إلى أربع لجان فرعية، هي اللجنة الفنية، ولجنة الأسعار، واللجنة القانونية، ولجنة المياه/ المياه العادمة. وتعالج اللجنة الفرعية الفنية جدوى المشروعات الجديدة لإنتاج مياه إضافية مثل حفر الآبار وتشييد خطوط الأنابيب. وكما سلفت الإشارة، فإن اللجنة الفرعية للأسعار ظلت تعمل على إيجاد معادلات أسعار لنقل المياه بين إسرائيل والمناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون. وتتناول اللجنة الفرعية القانونية الجوانب القانونية التي تترتب على هذه العملية، بينما تتولى اللجنة الفرعية للمياه/ المياه العادمة أمر البحث في الطرق والوسائل التي تحسن استصلاح مياه الصرف الصحي والتخلص منها. وتعتبر اللجنة الفرعية الفنية - إلى حد بعيد - أهم اللجان الفرعية وأكثرها نشاطاً؛ فإذا حجبت موافقتها عن مقترح ما، فغالباً ما ينتهي مثل هذا المقترح عند هذا الحد، إلا في حالة الاستئناف بسبب ظروف فوق العادة للجنة المشتركة للمياه أو اللجنة الثلاثية التي تشارك الولايات المتحدة الأمريكية في عضويتها. وتجتمع اللجنة الفرعية الفنية بانتظام أيضاً، وفي بعض الأحيان تجتمع أسبوعياً، بينما تجتمع اللجان الفرعية الأخرى بطريقة غير منتظمة.

وتتصف عملية التصديق على المشروعات بالتعقيد وتعج بالعوائق البيروقراطية التي قد تؤخر البت فيها أو تخرجها عن مسارها كلية. وقد ذهب بعض الموظفين الفلسطينيين وموظفو وكالات المساعدة الدولية إلى حد القول في المقابلات التي أجريت معهم بأن العملية أصبحت أكثر تعقيداً الآن مما كانت عليه إبان الاحتلال الإسرائيلي الكامل. وتبدأ العملية عادة بإعداد هيئة المياه الفلسطينية لمقترح - مثلاً بئر جديدة - ثم تودعه لدى اللجنة المشتركة للمياه. ولا يشترك المانحون الدوليون، باستثناء هيئة المعونة الأمريكية، عند هذه النقطة في العملية على الرغم من أنهم قد يعطون المشروع دعماً مؤقتاً إذا صدر

ترخيص به. ويلي هذه الخطوة في عملية التصديق تدارس اللجنة الفرعية الفنية للمشروع. وحالما يحصل المشروع على التصديق وجب أن تدرسه الخدمات المائية الإسرائيلية (Israeli Hydrological Service, IHS)، والتي تقرر ما إذا كان الماء المقترح استخراجه متوافراً ولن يتسبب في استنزاف المصادر المائية الإسرائيلية. وإذا صدقت الخدمات المائية الإسرائيلية على البئر المقترحة، فإن المقترح يعاد إلى اللجنة المشتركة للمياه. وإذا كانت البئر ستحفر في المنطقة التي تحت السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية (المنطقة أ) أو منطقة الحكم المدني الفلسطيني (المنطقة ب)، فإن اللجنة المشتركة للمياه عادة ما تصرح بها. وعندما يخلو الأمر من الجدل، فإن محادثة هاتفية بين مئير بن مئير ونبيل شريف في العادة تغني عن اجتماع اللجنة بكامل عضويتها. ولكن بسبب التأخير على أحد المستويات أو غيره، فإن العملية عادة ما تستغرق فترة لا تقل عن ثلاثة أشهر، وفي معظم الحالات تستغرق أكثر كثيراً من ذلك.

أما عملية الترخيص فنادراً ما تكون بمثل هذه السهولة. فالتراخيص أولاً، لا تمنح إلا لمشروعات محددة تحتاج كل مرحلة من مراحلها إلى ترخيص. على سبيل المثال، بمجرد منح ترخيص لحفر بئر تنشأ الحاجة إلى تراخيص أخرى لتشييد الطريق ونقل المعدات إلى الموقع ولمبنى يؤوي العمال الذين يحفرون البئر. ويجب أن يمر كل واحد من هذه الأشياء بالعملية التي وصفناها أعلاه بصفة منفردة لا دفعة واحدة. وفي فترة لاحقة سوف تنشأ الحاجة إلى تراخيص لأقسام معينة من خط الأنابيب لتزويد كل موقع يأخذ الماء من البئر ولكل محطة ضخ وأي تجهيزات أخرى على الطريق. وتحتاج مقترحات المشروع إلى تزويد القرى المجاورة بالماء من خطوط أنابيب جانبية تتفرع من الخط الرئيسي لترخيص الخط الفرعي لكل قرية وللتجهيزات الأخرى التي قد تكون لازمة لإكمال عملية الربط. إن إلزامية التراخيص الكثيرة للمشروع ذاته تطيل الوقت الذي يستغرقه إكمال المشروع بصورة كبيرة حتى في الحالات التي لا توجد فيها نزاعات سياسية أو مائية.

أما العائق الثاني في وجه العملية، فيتلخص في أنه بموجب اتفاقية أوسلو 2 فإن مشروعات المياه الفلسطينية الجديدة، باستثناء بئر واحدة جديدة في جنين، يمكنها فقط

الاستفادة من مياه الحوض الشرقي للطبقة الصخرية المائية في الجبل. ويسفر هذا الشرط عن مشكلات كبيرة بالنسبة إلى الجهود التي تبذلها هيئة المياه الفلسطينية لإمداد القرى والمدن التي تقع على مسافات بعيدة بالماء من الآبار الفلسطينية الموجودة أو المقترحة في الطبقة الصخرية المائية الشرقية، مثل جنين. وكرد فعل على هذه المشكلة، تقدمت السلطة الفلسطينية وهيئة المعونة الأمريكية بمطالب للجنة المشتركة للمياه لمنح تراخيص بحفر آبار إضافية في أحواض الشمال الشرقي والغرب في الطبقة الصخرية المائية في الجبل، بناءً على دراسات تشير إلى أن هذه الآبار لن تمثل تهديداً لنوعية وكمية إمدادات المياه الإسرائيلية الموجودة فعلاً. وقد رفض الجانب الإسرائيلي في اللجنة على نحو متسق، التصديق على أي تراخيص لآبار جديدة في هذه الطبقات الصخرية المائية.

وتصبح العملية أكثر ثقلاً واستهلاكاً للوقت عندما يكون المشروع الفلسطيني المقترح في المنطقة (ج) من الضفة الغربية (أي تحت السيطرة الإسرائيلية الأمنية والمدنية معاً). وفي آب/ أغسطس 1999 كانت هذه المنطقة تشكل 70٪ من أراضي الضفة الغربية وتشمل، بالطبع، كل المستوطنات اليهودية[21]. ومن المؤسف أن معظم الأراضي فوق الحوض الشرقي من الطبقة الصخرية المائية في الجبل والتي تنحصر فيها مشروعات المياه الفلسطينية تقع أيضاً في المنطقة (ج). ويجب أن تحظى المشروعات التي تعبر جزءاً صغيراً من المنطقة (ج)، والتي تصدق عليها اللجنة الفرعية الفنية والخدمات المائية الإسرائيلية معاً، بموجب الجدارة الفنية، بموافقة الإدارة المدنية الإسرائيلية قبل أن تمنح اللجنة المشتركة للمياه ترخيصها النهائي. ووفقاً لأقوال المسؤولين في هيئة المياه الفلسطينية ووكالات العون الدولية، فإن هذه هي المرحلة التي يمكن للمشروعات أن تتعرض فيها للمصاعب والتأخير على الأرجح.

ويجب أن يوقع كل قسم من الأقسام الأربعة عشر في الإدارة المدنية على التراخيص الكثيرة التي يحتاجها أي مشروع في المنطقة (ج)، ويمكن أن يرفض المشروع لأي عدد من الأسباب؛ فمثلاً قد تكون البئر أو خط الأنابيب على مقربة شديدة من مستوطنة أو قاعدة عسكرية، مما يشكل خطراً أمنياً، وقد يكون في خطة قسم الطرق طريق جانبي للمنطقة المعنية، وربما يقرر قسم الغابات أن المشروع سوف يؤدي إلى قطع كثير من

الأشجار، وربما يرى قسم الآثار أن الأمر ينطوي على خطر بالنسبة إلى مواقع قديمة لم يتم استكشافها بعد. أو - كما جاء في اتهامات البعض - قد تكون إسرائيل قد حددت بعض المناطق التي لا تنوي أبداً إرجاعها إلى الفلسطينيين ولا ترغب في رؤية منشآت فلسطينية في هذه المناطق.

هناك ضابط اتصال مدني في المنطقة (عقيد في الجيش الإسرائيلي) تتلخص وظيفته في التنسيق بين كل الأقسام في عملية الحصول على ترخيص، ولكن غالباً ما يستغرق الأمر عدة أشهر قبل أن تعاد كل التراخيص المصدقة أو المرفوضة. وعندما لا يمنح الترخيص تبدأ مفاوضات لإزالة مخاوف المسؤول الذي قام بعملية الرفض وربما تسفر عن تحديد موقع جديد للبئر أو أي منشآت أخرى تبعد عدة كيلومترات عن الموقع الأصلي المقترح، وفي بعض الأحيان يتعذر التوصل إلى تسوية ومن ثم يرفض المشروع. على أي حال، يمكن لبيروقراطي من المستوى الوسيط في الإدارة المدنية أن يوقف أو يؤخر مشروع مياه فلسطيني لأسباب لا تتصف بالأهمية إلا بالنسبة إليه فقط. وحالما تعطي كل الأقسام تصديقها، فإن الإدارة المدنية تصدر ترخيصاً، ولكن حتى مع موافقة كل الأقسام فإن العملية عادة ما تستغرق عاماً أو أكثر.

وكما أقرت المادة 40 من اتفاقية أوسلو 2، فإن آليات التنفيذ بالنسبة إلى اللجنة المشتركة للمياه هي فرق الإشراف والتنفيذ المشتركة (JSETS)؛ وهناك خمسة فرق تتكون من أعضاء إسرائيليين وفلسطينيين يتلخص عملهم في قياس مستويات الماء الساكن في الآبار والكميات المستخرجة ونوعية الماء، بالإضافة إلى إجراء مراقبة شهرية لتدفق الينابيع ومصبات المياه في كل الضفة الغربية. وتقوم هذه الفرق بجولات تفتيش في أنحاء من الضفة الغربية كل يوم ماعدا يومي الجمعة والسبت (الأيام الدينية المقدسة عند المسلمين واليهود، على التوالي) وفق أجندة وجدول أعمال يعده بالاشتراك داني عدار (Danny Adar)، مدير عمليات شركة مكروت في الضفة الغربية لدى الإدارة المدنية، وطاهر نصر الدين، المدير الفلسطيني لقسم المياه بالضفة الغربية. وقد اتصفت أنشطة التفتيش المشتركة هذه ببداية مرتبكة، الأمر الذي استلزم حل المشكلات التي

نجمت في اجتماعات للجنة المشتركة للمياه. ولنأخذ مثالاً واحداً يتلخص في أن أعضاء الفرق الإسرائيلية كانوا يرفضون الخروج في جولات تفتيش مع نظرائهم الفلسطينيين ما لم يكونوا في حراسة جنود إسرائيليين، وكان ظهور هؤلاء الجنود في القرى الفلسطينية يؤدي بصورة عامة إلى التوتر والمواجهة في بعض الأحيان. وكذلك، كان توقيت الاجتماعات وأماكنها يسببان مشكلات بين الطرفين. ولكن مع حلول ربيع عام 1998، أصبحت جولات التفتيش تتم بطريقة هادئة - كما قيل - ونشأت علاقة عمل جيدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين المشتركين في هذه الفرق.

كان الشاغل الرئيسي لاختصاصيي المياه الفلسطينيين قبل اتفاقية أوسلو 2 وبعدها، يتمحور حول كمية الماء التي تستهلكها المستوطنات اليهودية والقواعد العسكرية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد منحت اتفاقية أوسلو 2 من الناحية النظرية الفلسطينيين حقاً مساوياً في مراقبة استخدام الإسرائيليين للماء في الضفة الغربية. وفي بادئ الأمر لم تكن فرق الإشراف والتنفيذ تقرأ عدادات المياه الإسرائيلية أو ترصد منشآت الماء الإسرائيلية، بل كانت تفعل هذا في حالة الفلسطينيين فقط، ولم تقدم السلطات الإسرائيلية أيضاً بيانات عن رخَص الاستخراج الممنوحة للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، كما هو متفق عليه في أوسلو 2. وبدءاً من أول كانون الثاني/ يناير 1997، على أي حال، شرعت فرق الإشراف والتنفيذ المشتركة في مراقبة الآبار الإسرائيلية في الضفة الغربية؛ وأصبح المفتشون الفلسطينيون يرافقون أعضاء الفرق من الإسرائيليين إلى داخل المستوطنات اليهودية لقراءة عدادات الماء. إلا أن المنشآت العسكرية الإسرائيلية تظل خارج نطاق عمل الفرق الفلسطينية، مع أن أعضاء الفريق من الإسرائيليين يقرؤون العدادات ويشركون الفلسطينيين في المعلومات التي يحصلون عليها. أما بيانات رخص الاستخراج للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية فلم تسلم بعد لهيئة المياه الفلسطينية، غير أن ممثلي إسرائيل في اللجنة المشتركة للمياه قد وعدوا بتقديمها للهيئة. وقد بدأت هيئة المياه الفلسطينية أيضاً في جمع بيانات دقيقة عن استهلاك المستوطنات اليهودية للماء في الضفة الغربية، ولكن - كما في حالة بيانات الماء الإسرائيلية عن هذه المستوطنات - لم يتم نشر هذه البيانات[22].

إن استمرار النقص الحرج في كمية الماء في مدينة جنين (والتي تعني "مدينة الجنان" في العربية) في شمالي الضفة الغربية يوضح المشكلات التي تواجه هيئة المياه الفلسطينية ومناحي الفشل في اتفاقيات المياه في أوسلو 2. وقد وافقت إسرائيل، بعد أن أقرت بالحاجة إلى المزيد من الماء في المنطقة، على حفر بئر إضافية تستطيع أن توفر للمنطقة 1.4 مليون متر مكعب سنوياً[23]. ولكن في الفترة التي أعقبت انتقال المدينة من الحكم الإسرائيلي إلى الحكم الفلسطيني في خريف عام 1995 عمت الفوضى وانفرط عقد النظام. ففي غياب السلطة الفعالة، بدأ سكان المدينة والمنطقة المجاورة، تدفعهم الحاجة الماسة إلى الماء، بحفر آبار بدائية على طريقتهم الخاصة فور انسحاب الإسرائيليين. وقد بلغ العدد الكلي للآبار التي حفرت 45 بئراً قبل أن تبدأ السلطة الفلسطينية بفرض نفوذها على المدينة. وسرعان ما علمت إسرائيل بوجود هذه الآبار بوساطة الرقابة عن طريق الطائرات العمودية، وطالبت بهدمها في أول اجتماع للجنة المشتركة للمياه. ورغبة في الحفاظ على التقيد بالاتفاقية وبخاصة في تلك الفترة المبكرة، قامت السلطة الفلسطينية بهدم الآبار غير المصرح بها في كانون الأول/ ديسمبر 1995، الأمر الذي ترك المدينة التي يبلغ عدد سكانها 38,000 نسمة بلا كمية من الماء تكفي الاحتياجات الأساسية.

وقد قامت إسرائيل من جانبها في عام 1996 بحفر البئر التي وعدت بها في اتفاقية أوسلو 2، ولكن حتى حلول الصيف في عام 1999 لم يبدأ الماء بالتدفق من جوف البئر نحو المنازل الفلسطينية. وبينما دفعت إسرائيل تكاليف حفر البئر، فإنها لم تزود البئر بالمضخات أو خطوط الأنابيب التي تنقل المياه، وقد تركت هذه المهام لتنجز بوساطة هيئة المياه الفلسطينية ووكالات المساعدة الدولية. وكان الأمر الأكثر مشقة على الفلسطينيين يتعلق بحقيقة أن البئر لا تنتج إلا نصف كمية الماء الإضافية اللازمة لمقابلة احتياجات المدينة ومجموعة من إحدى عشرة قرية مجاورة أصبحت تعتمد على أحواض مياه الأمطار والعربات الصهريجية التي تنقل المياه. وتولت هيئة المعونة الأمريكية في عام 1996 مسؤولية مد خط أنابيب رئيسي إلى هذه القرى بالإضافة إلى شبكات توزيع داخل كل قرية. ويمد مانحون آخرون، يعملون عن طريق برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، خطوط أنابيب لربط مدينة جنين بالبئر الجديدة. وحتى تتمكن من سد احتياجات المدينة والقرى من الماء، اقترحت هيئة المعونة الأمريكية أن يسمح لها بحفر بئر ثانية، لها تقريباً سعة الإنتاج نفسها. وقد تقدمت هيئة المعونة الأمريكية وهيئة المياه الفلسطينية بدراسات تقترح أن البئر الثانية لن تقلل من تدفق مياه الطبقة الصخرية المائية الشمالية الشرقية إلى إسرائيل. غير أن ممثلي إسرائيل في اللجنة المشتركة للمياه رفضوا الطلب قائلين إن دراساتهم أوضحت أن الحوض الشمالي الشرقي قد تمت الاستفادة منه إلى أقصى حدود سعته سلفاً، ولكنهم لم يتقدموا بتلك الدراسات لهيئة المعونة الأمريكية. وقد عرضت إسرائيل ربط خط أنابيب شركة مكروت إلى شبكات القرى الجديدة وبيع الماء لتلك القرى بالسعر التجاري. ولكن حتى تتمكن من ذلك، وفق روايات أشخاص على دراية بالنزاع، كانت شركة مكروت تخطط لحفر بئر جديدة ثانية تتبع لها على الجانب الإسرائيلي من الخط الأخضر، ثم تضخ الماء إلى أعلى الجبل وتجعل الفلسطينيين يدفعون التكلفة الإضافية. وبالطبع، فسوف تتحكم إسرائيل بعدها في حنفية الصرف. وقد رفضت هيئة المعونة الأمريكية وهيئة المياه الفلسطينية هذا الاقتراح ورفعا الأمر إلى اللجنة الثلاثية.

تجتمع اللجنة الثلاثية فقط عندما تعتقد كل الأطراف أن هناك حاجة إلى الاجتماع، وعندما يكون الأمر متعلقاً بنزاع سياسي كما في حالة جنين، لا عندما يكون الأمر متعلقاً بقضايا ذات طبيعة فنية. وقد كان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في اللجنة هو تشك لارسن (Chuk Larson)، الذي يأتي على رأس خبراء قضايا المياه في الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية، بينما يمثل إسرائيل مفوض المياه، ويمثل السلطة الفلسطينية رئيس هيئة المياه الفلسطينية، ويحضر الاجتماعات أيضاً مسؤولون كبار في مجال المياه من الأطراف الثلاثة. وفي اجتماع اللجنة الذي عقد في صيف عام 1997، رفضت إسرائيل الإذعان لاعتراضات اللجنة ومازال المسألة تنتظر حلاً. وماتزال كمية الماء المتوافرة في جنين شحيحة والتجهيزات غير مكتملة، ولكن تنوي هيئة المعونة الأمريكية وهيئة المياه الفلسطينية متابعة الأمر بناءً على بعد المسافة والتكلفة الكبيرة لنقل الماء من الطبقة الصخرية المائية الشرقية إلى جنين.

معالجة المياه العادمة والسياسة

تعتبر مسألة حل مشكلة المياه العادمة غير المعالجة عائقاً سياسياً رئيسياً في طريق التنفيذ الأكثر فاعلية لاتفاقيات المياه في أوسلو 2 وخطراً بيئياً في المنطقة. ولا يستطيع أحد أن يجادل في حقيقة أن كمية كبيرة من مياه الصرف الصحي غير المعالجة من القرى والمدن الفلسطينية والمستوطنات اليهودية تتدفق في الأودية وتلوث الطبقة الصخرية المائية في الجبل. والسؤال هنا يتعلق بكيفية معالجة القضية: هل تعالج بالتشارك أم يعالجها كل طرف على حدة؟ وهنا تقحم السياسة نفسها. وقد استخدم مسؤولون في حكومة بنيامين نتنياهو هذه القضية ليسخروا من - ويهاجموا - تقيد السلطة الفلسطينية باتفاقيات المياه في أوسلو 2. وهاجم عدة أعضاء في الحكومة الإسرائيلية السابقة أو من يتحدثون باسمهم، السلطة والبلديات الفلسطينية لما زعموا بأنه توجيه مقصود لمياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى الأودية، حيث تتدفق نحو مراكز السكان الإسرائيليين وتلوث الطبقة الصخرية المائية. وفي أيار/ مايو 1997 أشار أريل شارون وزير البنية التحتية إلى مثل هذه الأفعال بأنها "انتفاضة المجاري" وأنها جزء من جهود مكثفة ومقصودة لانتهاك اتفاقية أوسلو 2 من قبل الفلسطينيين. وقد صرح متحدث باسم الوزارة، مشيراً إلى بلدية الخليل كمثال، بأن لدى الفلسطينيين تجهيزات للتنقية ولكنهم لا يستخدمونها عن قصد. أيضاً تمت الإشارة إلى مدن أخرى في الضفة الغربية، بما في ذلك قلقيلية ورام الله، على أنها تصب مياه الصرف الصحي غير المعالجة في الأنهار المحلية التي تجري عبر الخط الأخضر إلى داخل إسرائيل[24]. وبينما لا يجادل مسؤولو هيئة المياه الفلسطينية في أن مياه الصرف الصحي التي لا تعالجها البلديات الفلسطينية تتسرب إلى البيئة، فإنهم ينكرون أن مثل هذه الأحداث موجهة بالقصد ضد إسرائيل (يزعمون أن مياه الطبقة الصخرية المائية في الجبل هي ملكهم في الأصل)، وأن المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والقدس الشرقية مسؤولة بالمستوى نفسه، إن لم تكن بقدر أكبر، عن تلويث إمدادات المياه المشتركة. ويضيفون أيضاً أنهم يعملون مع مانحين دوليين في تخطيط مرافق معالجة المياه العادمة[25].

وبعيداً عن السياسة، يؤكد مخططو البيئة الإسرائيليون أن أرخص الوسائل وأكثرها فاعلية في معالجة مشكلة مياه الصرف الصحي التي نتجت عن سياسة الحكومة السابقة التي كان يقودها حزب الليكود، والتي كانت ترمي إلى زيادة عدد السكان المستوطنين في الضفة الغربية على نحو سريع، هي التعاون مع البلديات الفلسطينية، مما يؤدي إلى الحصول على دعم المانحين الدوليين لمشروعات مشتركة لمعالجة المياه العادمة. والخطر الأكبر - كما يرونه - هو تلوث الطبقة الصخرية المائية، وفي هذا الصدد فإن التعاون هو أسرع الوسائل لمعالجة هذه المشكلة وأضمنها. ومن هذا المنظور تساند معظم وكالات العون الدولية موقف إسرائيل؛ فهذه الوكالات ترى أن "مياه الصرف الصحي هي مياه الصرف الصحي" فما الحاجة إلى محطتي معالجة على مقربة شديدة الواحدة من الأخرى؟

وفي حين أن مهمة هذه الوكالات هي تقديم المساعدات التنموية للشعب الفلسطيني، فإن المشكلة هي مشكلة إقليمية، ولهذا تعتقد هذه الوكالات أن الحل يجب أن يتحقق عن طريق الجهود المشتركة. وفي حالة ذائعة الصيت، كانت مياه الصرف الصحي من الأحياء العربية واليهودية معاً في القدس الشرقية ومن بيت لحم والمستوطنات اليهودية المجاورة كذلك، تنحدر في وادي خدرون (Kidron) وتصب في صحراء يهودا (Judean Desert). وقد عرضت المؤسسة الألمانية للمساعدات التنموية تقديم 8 ملايين دولار أمريكي لإنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي الأمر الذي سوف يخفف المشكلة إلى حد كبير. ووافق الإسرائيليون فوراً على المقترح الألماني وأرسلوا طلباً رسمياً للحكومة الألمانية لكي تبدأ في تنفيذ المشروع، أما الفلسطينيون فقد رفضوا المشروع رفضاً قاطعاً، مما قتل المشروع في الوقت الراهن. وقد برزت مشكلات مماثلة فيما يتصل بمقترحات معالجة المياه العادمة في منطقة مستوطنات الخليل - كريات أربع وفي أمكنة أخرى من الضفة الغربية.

إن المسؤولين الفلسطينيين ينظرون إلى المشكلة من زاوية السياسة، ومع أنهم يرغبون في التعاون مع المجتمعات الإسرائيلية داخل الخط الأخضر فيما يتعلق بتعزيز الصحة العامة والمشكلات البيئية الأخرى، فهم يرفضون من حيث المبدأ المشاركة في جهود

مشتركة مع المستوطنات اليهودية بما في ذلك مستوطنات القدس الشرقية. فبالنسبة إلى المسؤولين الفلسطينيين تعتبر الموافقة على تجهيزات مشتركة للصحة العامة - حتى إن كانت هذه أكثر الوسائل فاعلية في تخفيف المشكلة - بمنزلة اعتراف بحق المستوطنات اليهودية بالبقاء في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي رأي هؤلاء المسؤولين فإن هذه الأموال مخصصة للتنمية الفلسطينية، وما المقترحات المشتركة إلا خدعة إسرائيلية أخرى لأخذ شيء دون مقابل من الفلسطينيين. ويتلخص رد الفعل الفلسطيني في أنه بعد الانتهاء فقط من محادثات الوضع النهائي وحل قضية المستوطنات يمكن بناء محطات مياه الصرف الصحي المشتركة دون مجادلة، وبالنسبة إلى هؤلاء المسؤولين "الصرف الصحي هو في الواقع سياسة".

تقييم اتفاقيات المياه في أوسلو 2

هكذا نجد أن هناك وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقيات المياه في أوسلو 2. ومن الجلي أنه قد أحرز بعض التقدم وأن تنفيذ الاتفاقية يمضي قدماً، حتى إن لم يسفر ذلك عن رضاء الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء أو المنظمات الدولية المانحة أيضاً. ولكن يبدو أن الطرفين متقيدان حرفياً بشروط الاتفاقية على الرغم من اتهامات سوء النية التي يوجهها أحدهما إلى الآخر في بعض الأحيان. ويجري الآن تشييد البنية التحتية الفلسطينية وكذلك البنية التحتية للإدارة المشتركة، مع أن الأخيرة لم تزل في مراحلها الابتدائية كما يبدو واضحاً. ويتصل الفلسطينيون والإسرائيليون الذين يعملون على تنفيذ اتفاقيات المياه بعضهم ببعض يومياً، حتى إن كان الاتصال عن طريق الهاتف وليس شخصياً. وربما يتمسك كبار المسؤولين في هيئة المياه الفلسطينية أو مفوضية المياه الإسرائيلية وشركة مكروت بأجندتهم السياسية، ولكن موظفي المستوى الوسيط يشددون على حقيقة أن هناك علاقة عمل جيدة تربطهم على المستوى الشخصي بنظرائهم؛ وهذا يعني أن الثقة المتبادلة آخذة في النمو. ويسهم المانحون الدوليون في تعزيز وإعادة تأهيل نظم إمدادات المياه والصحة العامة الفلسطينية، إلا أن هذا يتم بدرجة من البطء لم يحدث معها أي تغيير رئيسي في حياة معظم الفلسطينيين بعد.

وعلى الرغم من ذلك، فإن ما تم إنجازه حتى الآن يبين أن الإسرائيليين والفلسطينيين يمكنهم العمل معاً.

ومع كل ذلك فهناك أيضاً رأي سلبي في عملية التنفيذ، فكل من الفلسطينيين والإسرائيليين قد انتقد بشدة الافتقار إلى التقدم الحقيقي الذي نتج عن الاتفاقيات. وكما سلفت الإشارة، فقد جاءت الانتقادات الإسرائيلية على المستوى السياسي من الساسة في الجناح اليميني أو أعضاء الوزارة الذين عارضوا عملية أوسلو للسلام منذ البداية. وعلى المستوى البيروقراطي، ترى إسرائيل من الناحية الرسمية أن عمل اللجنة المشتركة للمياه وتنفيذ اتفاقيات المياه في أوسلو 2 يتقدمان بصورة فعالة. وفي رأي مسؤولي شركة مكروت ومفوضية المياه يصدق هذا الأمر بصورة خاصة على المستويين الفني والمهني. وبعبارة شموئيل كانتور (Shmuel Cantor)، الرئيس الإسرائيلي المشترك للجنة المشتركة للمياه «يعمل الجانبان بجد لتفعيل الاتفاقية، والعملية (في اللجنة الفنية) في غاية البساطة؛ إذ يرفع الفلسطينيون مقترحاتهم ونرفع نحن مقترحاتنا ثم نحاول بعد ذلك الوصول إلى إجماع»، وفي رأيه فقد كانت العملية «في غاية الفاعلية»[26]. وبينما يبدو واضحاً أن هذا التعليق قد قيل من قبيل الاستحسان، فلا يوجد شك في أن حكومة نتنياهو وفنيي المياه الذين عينتهم في هذه اللجان يشعرون بأنهم يحصلون على أفضل النتائج الممكنة مما يعتبرونه اتفاقية سيئة بالنسبة إلى إسرائيل. ويتمسك ممثلي إسرائيل الحرفي بالمادة 40، يستطيعون الاحتفاظ بسلطة الفيتو على كل مشروعات المياه الفلسطينية في الضفة الغربية، ووقف أي مشروعات يعتبرون أنها تنطوي على تهديد مهما كان مستبعداً لمستويات إسرائيل الحالية في استخدام المياه، حتى في تلك الحالات التي يلقى فيها المقترح سنداً قوياً من الولايات المتحدة الأمريكية[27].

في المقابل، يدين اختصاصيو المياه الفلسطينيون الذين يعملون داخل السلطة الفلسطينية أو أولئك الذين يعملون في المنظمات الخاصة غير الحكومية، والمنظمات الدولية المانحة على حد سواء، الاتفاقية على نحو شامل للطبيعة المطولة لعملية الحصول على ترخيص التي قننتها. إن تأخير العملية يزيد المشكلة سوءاً فقط، سواء نتج التأخير عن إصرار المانحين على دراسات الجدوى أو درجة التعقيد التي تتصف بها عملية

الترخيص. ولا يشجب الفلسطينيون حقيقة أن اللجنة المشتركة للمياه تعطي إسرائيل سلطة الفيتو على ما يعتقد الفلسطينيون أنها مياههم الخاصة فحسب، بل يعتقد بعضهم أن إسرائيل تتعمد إبطاء عملية الترخيص حتى تخرب تنفيذ الاتفاقية. وينظرون إلى هذه الأعمال كأداة إضافية أخرى تستخدمها حكومة نتنياهو [السابقة] لتقويض عملية السلام. وقد أشار أحد إداريي مياه البلدية في الضفة الغربية إلى حالة القصور الذاتي في عمل اللجنة المشتركة للمياه «كأداة تلعب بها إسرائيل ألعاباً سياسية». وقد قال فلسطيني آخر يعمل مديراً لمنظمة غير حكومية للمياه إن «الاتفاقية لم تكن حلاً بل علاجاً نفسياً يبقي الفلسطينيين سعداء بينما تحتفظ إسرائيل بالماء». وبالنسبة إلى هؤلاء الفلسطينيين فإن أعمال اللجنة المشتركة للمياه أخذت تخلق التوتر والكراهية بدلاً من بناء الثقة كما كان مخططاً لها. وبينما نجد أن فلسطينيين آخرين من الذين يعملون في قطاع المياه، وبخاصة أولئك الذين يعملون في هيئة المياه الفلسطينية، لا يوجهون القدر نفسه من النقد للدوافع الإسرائيلية، فإن جميع الفلسطينيين قلقون بشأن التقدم البطيء وما يسببه من إحباط.

يرفع اختصاصيو المياه الفلسطينيون أيضاً شكاوى أخرى تتعلق بصورة رئيسية باستمرار التكلفة العالية للمياه التي توزعها شركة مكروت. وكما أشرنا في مكان آخر، فإن المفاوضات تتواصل في اللجنة الفرعية للأسعار التابعة للجنة المشتركة للمياه بغية التوصل إلى سعر متفق عليه، غير أن الفلسطينيين في الوقت الحاضر يدفعون السعر التجاري، بينما يدفع المستوطنون اليهود سعراً مدعوماً إلى درجة كبيرة. وبالنسبة إلى بعض النقاد الفلسطينيين فقد أفلحت إسرائيل في «فصل المصادر عن الإمداد»؛ فعندما تشكو جنين أو الخليل أو أي مدينة فلسطينية أخرى من انعدام الماء، فسوف تعرض إسرائيل تزويد هذه المدن بالماء الذي تحتاج إليه (بالسعر التجاري) وتستمر في التحكم في المصدر. ولا تغطي الاتفاقية الزراعة التي تستهلك 75٪ من الماء المتاح للفلسطينيين.

أخيراً، يحتج الفلسطينيون بأن إسرائيل لم تتقيد بمبادئ الاتفاقية على الدوام؛ إذ لم تفعل السلطات الإسرائيلية شيئاً كثيراً فيما يتصل بانتهاك المستوطنين لعملية الترخيص، ولم تسلم الفلسطينيين بيانات كافية عن المياه الإسرائيلية كما وعدت بذلك في

الاتفاقية، وتنص الاتفاقية على «البيانات ذات العلاقة»، وقد اختارت السلطات الإسرائيلية التفسير الصارم لهذه الفقرة. وبدلاً من تسليم بنك معلوماتهم بكامله لهيئة المياه الفلسطينية، فإن مفوضية المياه الإسرائيلية تستجيب لطلبات فردية تقدم عن طريق اللجنة المشتركة للمياه وتكون ذات صلة بمشروعات محددة.

وفيما يتعدى الخطأ والصواب المتصور في تنفيذ الاتفاقية، هناك قضية التدهور المتزايد للبيئة الطبيعية نتيجة لفرط استخدام مصادر الماء الشحيحة والتلوث بمياه الصرف الصحي الذي ينتشر في الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد ازدادت الظروف المائية في الأراضي الفلسطينية سوءاً منذ توقيع اتفاقية أوسلو 2 في أيلول/ سبتمبر 1995. ففي أثناء فصل الصيف الذي يتسم بالحرارة والجفاف في المنطقة عامة، يفتقر كثير من مدن الضفة الغربية وقراها إلى مياه الأنابيب لفترات تمتد إلى أسابيع في بعض الأحيان، ما يجبرها على الاعتماد على مياه عربات النقل الصهريجية والتي يبلغ سعرها 15 ضعفاً بالنسبة إلى سعر المياه التي تزودها بها البلديات. وفي الوقت نفسه، تستمتع المستوطنات اليهودية المجاورة بخدمات شركة مكروت الكاملة حتى في فترات الجفاف الشديد. وعلى نحو خاص، فقد عانى سكان الخليل وبيت لحم وجنين والقرى المجاورة ومخيمات اللاجئين كثيراً، وكل هذه المناطق تنتظر إكمال حفر الآبار الجديدة ونظم التوزيع التي وعدت بها اتفاقية أوسلو 2. وعلى سبيل المثال، في صيف عام 1998 كان مخيم الدهيشة للاجئين وبعض مناطق مدينة الخليل يتلقيان مياه الأنابيب مرة في كل 20 إلى 30 يوماً[28].

وتظل الظروف التي تحيط بقضية المياه تمثل أكثر العوامل قسوة وخطورة على صحة السكان في قطاع غزة. فمنذ أن تولت السلطة الفلسطينية الحكم في 70٪ من غزة في ربيع عام 1994، تم حفر ما يزيد على 1500 بئر غير قانونية بوساطة المزارعين الفلسطينيين المتعطشين إلى الماء. ويبدو أن السلطة الفلسطينية عاجزة أو غير مستعدة لمنع هذه الأعمال التي ضاعفت وضعاً كان سلفاً يعتبر كارثة، فنوعية المياه التي تضخ من أجزاء من الطبقة الصخرية المائية تعتبر خطراً على صحة الإنسان. وفي هذا الشأن، فقد ذهب عبدالرحمن التميمي، مدير المجموعة الفلسطينية للمياه، إلى الحد الذي أشار فيه

إلى غزة بعبارة "الطفل الميت" . ويقر معظم المسؤولين الإسرائيليين ومسؤولي السلطة الفلسطينية بأن أي حل طويل الأجل لمشكلة المياه في غزة يجب أن يأتي من خارج المنطقة على شكل مياه تنقل من الضفة الغربية أو إسرائيل أو ربما تركيا، أو من استثمارات ضخمة في تحلية المياه، ولكن يجب أن ينتظر اختيار البدائل نتيجة التسوية السياسية.

ويوضح الجفاف الذي حل في عامي 1998 و1999 وأسفر عن نقص في المياه، أن وقوع كارثة بيئية قد تدمر المنطقة هو في الواقع احتمال يلوح في الأفق. ولا يمنع من وقوع مثل هذه الكارثة إلا اتفاقية تعاون طويلة الأجل على اقتسام المياه والإدارة المشتركة التي تضم ليس فقط إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بل الأردن وربما لبنان وسوريا إذا كان ذلك ممكناً. وعلى الرغم من أوجه القصور الواضحة، فإن الاستمرار في تنفيذ اتفاقيات المياه في أوسلو 2 يبين أن هناك قاعدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين يمكن أن تنجز هذه المهمة على أساسها. ومن المؤكد أن هناك الكثير من المسائل السياسية فيما يتصل بقضية المياه تنتظر البت فيها، مثل حقوق الفلسطينيين في المياه في الضفة الغربية، وقدرة المستوطنين اليهود على الوصول إلى ماء الحوض الشرقي للطبقة الصخرية المائية من الجبل، والأسعار التي تفرضها كل حكومة على الماء، وإجراءات إضافة مصادر مياه جديدة للمنطقة، وعدد لا يحصى من المسائل الأخرى التي بقيت معلقة منذ الاتفاقية المؤقتة. وهذه المسائل لا تمكن معالجتها إلا في سياق اتفاقية دائمة للسلام. ومع القيادة السياسية الجديدة في إسرائيل ومذكرة شرم الشيخ فهناك أمل الآن في أن تحل هذه القضايا.

الهوامش

1. حصل المؤلف على معظم المعلومات الواردة في هذه الدراسة عن طريق مقابلات أجريت مع مسؤولين في مفوضية المياه الإسرائيلية، وشركة مكروت، وهي شركة مياه مملوكة للحكومة الإسرائيلية، وهيئة المياه الفلسطينية، ومع موظفين في مختلف وكالات العون الدولية في صيف عام 1998، عندما كان المؤلف باحثاً زائراً في جامعة بيرزيت في الضفة الغربية. وماعدا الحالات المشار إليها في النص، فإن المقابلات لم تذكر في الهوامش.

2. انظر:

Elaine Fletcher, "Israel, PLO make deal on West Bank water," *The San Francisco Examiner* (September 21, 1995), A-19.

3. لمعرفة نوايا الأطراف فيما يتعلق بتكوين اللجنة الثلاثية، انظر:

Steve Rodin, "Divided Waters-Part II" *Jerusalem Post* (Septermber 1, 1995).

4. بحلول ربيع عام 1999 كانت ظروف الجفاف في الإقليم قد بلغت درجة من الخطورة دفعت وزير الزراعة الإسرائيلي [السابق] رافايل إيتان إلى إعلان حالة طوارئ تسمح لمفوض المياه مئير بن مئير بخفض حصص المياه بالنسبة إلى المزارعين الإسرائيليين حتى 40٪. وأرغمت إمدادات المياه المتناقصة إسرائيل أيضاً على خفض كمية المياه المحولة إلى الأردن بموجب اتفاقية السلام بين البلدين لعام 1994 وإلى الأراضي الفلسطينية بموجب اتفاقية أوسلو 2. وبحلول الصيف بدأ الاختصاصيون الإسرائيليون في وصف الجفاف بأنه الأسوأ منذ إنشاء إسرائيل. انظر:

Rebecca Trounson, "Water Shortage Creates Tension for Israel, Arabs", *Los Angeles Times* (April 18, 1999), 1; and David Rudge, "Expert: Water Shortage Worse Than Appears," *Jerusalem Post* (July 6, 1999), 5.

5. مقابلات مع فاضل كعوش نائب رئيس هيئة المياه الفلسطينية في رام الله وعلي شعث نائب وزير التخطيط والتنسيق الدولي في غزة، حزيران/ يونيو 1998.

6. السلطة الوطنية الفلسطينية، **قانون رقم 2 لعام 1996: فيما يختص بتأسيس هيئة المياه الفلسطينية** (أصدره الرئيس ياسر عرفات في 18 كانون الثاني/ يناير 1996)، الترجمة الإنجليزية.

7. المصدر السابق، المادة 4.

8. السلطة الوطنية الفلسطينية، **قرار رقم 66 لعام 1997: فيما يختص بالعلاقات الداخلية لهيئة المياه الفلسطينية** (أصدره الرئيس ياسر عرفات في 5 حزيران/ يونيو 1997)، المادة 5. الترجمة الإنجليزية.

9. قال أحد ممثلي فلسطين في اللجنة الفرعية إن نظراءهم الإسرائيليين لم يكونوا جادين أو منصفين في سيناريوهات بنية الأسعار التي كانوا يعرضونها على الفلسطينيين. فقانون التكاليف يفكك إلى ثلاثة مكونات: دائم (استثمار رؤوس الأموال وتكلفة المستخدمين)، والطاقة، والمتغيرات (كل التكاليف الأخرى)، ويغطي كل واحد من هذه نسبة من التكلفة الكلية لإسرائيل. وعندما يجد الفلسطينيون خطأ في أحد المكونات، يجيء الممثلون الإسرائيليون بسيناريو جديد يغير التكلفة المرجحة بين المكونات، ولكنه يبقي التكلفة الكلية على ما هي عليه. وفي صيف عام 1998، كانت اللجنة الفرعية تدرس السيناريو الخامس الذي تتقدم به إسرائيل. وتريد إسرائيل أيضاً أن تزيد السعر الذي تم الاتفاق عليه بعد اتفاقيات المياه في أوسلو 2 من آبار شركة مكروت داخل الخط الأخضر والآبار الفلسطينية الثلاث عشرة التي ماتزال تتحكم فيها في الضفة الغربية. وحتى أطلع على وجهة النظر الإسرائيلية في الطريق المسدود الذي وصلت إليه الأمور، طلبت مقابلات مع السلطة المدنية ووزير الخارجية الإسرائيلي وشركة مكروت. وفي كل حالة رفض طلبي لمقابلة الأشخاص الملمين بهذه المسألة؛ وقد رفض متحدث باسم شركة مكروت الإجابة عن أي أسئلة في هذه القضية.

10. سلمه نبيل شريف، رئيس هيئة المياه الفلسطينية، للرئيس ياسر عرفات، كانون الثاني/ يناير 1996. وهو مضمن في: Palestinian National Authority, PWA, *Background Information*.

11. لتقييم كلي لعملية المساعدات الدولية للضفة الغربية وغزة طوال عام 1995، انظر:

Rex Brynen, "International Aid to the West Bank and Gaza: A Primer," *Journal of Palestine Studies* vol. 25 (Winter, 1996), 46-53; and Rex Brynen, "Buying Peace? A Critical Assessment of International Aid to the West Bank and Gaza," *Journal of Palestine Studies* vol. 25 (Spring, 1996), 79-92.

12. في تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 نظمت الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمراً آخر للمانحين في واشنطن؛ تعهدت فيه بزيادة مساعدتها الكلية للسلطة الفلسطينية بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي، مما رفع إجمالي مساعداتها إلى 900 مليون دولار أمريكي على مدى الخمسة أعوام التالية. وكان الهدف من المؤتمر جمع مبلغ 2.3 مليار دولار أمريكي للتنمية في فلسطين بالإضافة إلى ما تم التعهد به سلفاً. انظر:

Phillip Shenon, "Clinton Pledges $900 Million for Palestinians to Reinforce Peace," *International Herald Tribune* (December 1, 1998), 1.

إلا أنه في فترة ما قبل مذكرة شرم الشيخ كانت المساهمات المقدمة للسلطة الفلسطينية قد انخفضت بصورة كبيرة في عام 1999. انظر:

Ora Coren, "Donations to PA from abroad drying up," *Ha'aretz* (August 18, 1999).

13. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **خطة التنمية الفلسطينية 1998-2000** (مدينة غزة: كانون الأول/ ديسمبر 1997)، ص 37.

14. في أحد الأمثلة وافقت اليابان على تمويل دراسة جدوى لمحطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في منطقة خان يونس التي كانت تفتقر إلى مثل هذه المحطة. ولكن عند دخول التخطيط للمشروع مراحله النهائية، أخطرت وكالة العون اليابانية وزارة التخطيط والتعاون الدولي بأنه حتى تمضي الخطة إلى الأمام فعلى الفلسطينيين أن يعطوا ضمانات بأن المحطة لن تقوم إلا على مسافة تبعد على الأقل كيلومتراً واحداً من الحدود الإسرائيلية. لقد عبرت الحكومة الإسرائيلية عن مخاوفها من تسرب مياه الصرف الصحي عبر الخط الأخضر لمسؤولي المساعدة اليابانية والذين لم تكن لديهم الرغبة في التورط في نزاع سياسي.

15. فيما يتعلق بالدور المتحول للمساعدات الأجنبية للولايات المتحدة الأمريكية المخصصة للأراضي الفلسطينية، انظر:

Sara Roy, "US Economic Aid to the West Bank and Gaza Strip: The Politics of Peace," *Middle East Policy* vol. 4 (October, 1996), 50-76.

16. Ibid., pp. 62 - 65

17. يمكن أن تجد وصف هذه المشروعات في:

USAID *Congressional Presentation* FT 1998, "West Bank and Gaza" (Washington., DC, 1998).

18. يمكن أن تجد موجزاً لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قطاع المياه في:

UNDP/PAPP, *Programme Framework, 1998-2000* (Jerusalem, 1998).

19. يوازي مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في خان يونس المساهمة اليابانية الثنائية التي سبق ذكرها، وهي تفوقه حجماً بدرجة كبيرة؛ فقد خصصت مبلغ 65 مليون دولار أمريكي لتزويد المدينة بمحطة لمعالجة مياه الصرف الصحي ونظام منفصل لمياه الأمطار الغزيرة يماثل مشروع هيئة المعونة الأمريكية في مدينة غزة. وفي نهاية عام 1998 وبعد انقضاء أكثر من عامين في مراحل التخطيط، لم تكتمل إلا دراسات الجدوى، الأمر الذي سبب كثيراً من الإحباط لمسؤولي السلطة الفلسطينية. وكما أشرنا سلفاً، فقد كان أحد أسباب التأخير قرب محطة معالجة مياه الصرف من الحدود الإسرائيلية.

20. في مناسبات عديدة قامت المستوطنات اليهودية، سواء بعلم شركة مكروت أو بغير علمها، بانتهاك اتفاقيات المياه في أوسلو 2، وذلك بتركيب أو مد خطوط أنابيب دون الرجوع أولاً إلى اللجنة المشتركة للمياه للحصول على ترخيص بذلك. وفي إحدى الحالات مدت مستوطنة شيلو

(Shilo) أنبوباً بقطر 8 بوصات عبر الطريق الرئيسي بين رام الله ونابلس دون أن تحصل على ترخيص. وفي حالة مستوطنة شيلو كان رد الفعل الإسرائيلي على الشكوى الفلسطينية الرسمية في اجتماع للجنة الفرعية الفنية خطاباً من الرئيس الإسرائيلي المشترك شموئيل كانتور إلى الرئيس الفلسطيني المشترك طاهر نصرالدين يقول فيه إن الجانب الإسرائيلي «يأسف لهذا العمل وسوف يتم إخطار مستوطنة شيلو بذلك». وفي حزيران/ يونيو 1998، وبعد ثلاثة أشهر من مد خط الأنابيب لم يتم فعل أي شيء لإزالته. وفي حادثة أخرى خرقت فيها إسرائيل الاتفاقية مدت شركة مكروت خط أنابيب بقطر 18 بوصة في وادي الأردن دون تصديق اللجنة المشتركة للمياه، ولم يطالب الوفد الفلسطيني في اللجنة المشتركة للمياه بإزالة هذا الخط.

21. وفق شروط مذكرة شرم الشيخ التي وقعت في 4 أيلول/ سبتمبر 1999، وافقت إسرائيل على تحويل 11٪ من أراضي الضفة الغربية من المنطقة (ج) إلى المنطقة (أ) أو المنطقة (ب) بحلول 15 شباط/ فبراير 2000.

22. خمن أحد الأطراف في حديث معي بأن هيئة المياه الفلسطينية لن تعلن هذه البيانات، لأن إعلانها يعني فقط زيادة غضب الفلسطينيين العاديين. وبناءً على هذه المعلومات، أخبرني فاضل كعوش بأن نصيب الفرد من ماء الاستهلاك المنزلي بالنسبة إلى المستوطنين اليهود في الضفة الغربية كان خمسة أو ستة أضعاف نصيب الفرد من الفلسطينيين.

23. كانت هذه البئر الوحيدة التي وافقت إسرائيل على حفرها للفلسطينيين، وهي أيضاً البئر الوحيدة التي سمح بحفرها خارج الحوض الشرقي بموجب الاتفاقية.

24. انظر:

"PA intentionally polluting water," *Jerusalem Post* (May 26, 1997), 3; and Liat Collins, "Water boss warns of bleak future," *Jerusalem Post* (May 28, 1997).

وقد أدلى وزير البيئة الإسرائيلي، رافايل إيتان، بتعليقات مماثلة. انظر:

"Israeli Environment Ministry accuses PNA of allowing pollution of water supply", *BBC* (November 30, 1996).

25. بالنسبة إلى الرأي الفلسطيني في التدهور البيئي في الضفة الغربية، انظر:

Geoffrey Aronson, "Israeli Settlements and the Environment," *Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories* (Washington, DC: Foundation for Middle East Peace, July-August 1998), special report 4.

26. وجدت أن مسؤولي الحكومة الإسرائيلية الذين أجريت معهم مقابلات يمانعون في الإجابة بصراحة عن أسئلتي فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقيات المياه في أوسلو 2 أو – في بعض الحالات –

لا يرغبون في التحدث إلي إطلاقاً. وقد رفضت كل الطلبات التي تقدمت بها للتحدث مع مسؤولي المياه في الإدارة المدنية.

27. في المرحلة المبكرة بعد مجيء إيهود باراك والحكومة التي يتزعمها حزب العمل، كان من الصعب تبين أي تغير واضح في نهج بيروقراطيي المياه الإسرائيليين في التعامل مع الفلسطينيين.

28. انظر:

Amira Hass, "Dire water shortages in the West Bank," *Ha'aretz* English edition (July 27, 1998), 2.

بعد شح الأمطار مرة أخرى في شتاء 1998 ـ 1999 كانت ظروف الفلسطينيين في المدن والقرى في صيف عام 1999 أسوأ مما كانت عليه في الصيف السابق.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1- تقبل للنشر – في هذه السلسلة – البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتّاب عالميون.

2- يُشترط أن يكون البحث المترجم، أو الدراسة، في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3- يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشرت ترجمتها في جهات أخرى.

4- تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5- يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1- تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسختين.

2- ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3- يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4- تقوم هيئة التحرير بتحكيم البحث أو الترجمة للتأكد من مستواها، من خلال محكمين من ذوي الاختصاص.

5- يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث. وفي حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ يخطر الباحث أو المترجم لإجراء التعديلات اللازمة، وإعادتها إلى المركز خلال شهر من تاريخ إخطاره.

6- تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات، بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

	العنوان	المؤلف
1 -	نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنر كوهين
2 -	السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
3 -	النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991-1994)	جوليان ثوني
4 -	حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت، جاري جي باجليانو
5 -	رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
6 -	القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
7 -	برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم، جفري هينج، بول ستيفنز
8 -	الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
9 -	المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
10 -	المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
11 -	الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
12 -	السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين-اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
13 -	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
14 -	العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

الرقم	العنوان	المؤلف
15 -	السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيال وارنر
16 -	التنمية الصناعية المستديمة	ديفيد والاس
17 -	التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها	فيرنر فايدنفلد يوزيف يانينج سفن بيرنيد
18 -	جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز	فيكن تشيتريان
19 -	العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت
20 -	اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
21 -	القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
22 -	الشراكة الأوربية - المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
23 -	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
24 -	النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. أس. بلاكريشنان جوليوس سيزار بارينياس جاسجيت سنج فيلوثفار كاناجا راجان
25 -	سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
26 -	سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

	العنوان	المؤلف
27 -	الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
28 -	العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
29 -	العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
30 -	الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان
31 -	الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
32 -	التيارات السياسية في إيران 1981 - 1997	تأليف: سعيد برزين ترجمة: علاء الرضائي
33 -	اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا
لستر ثرو

2 - حرب اليمن 1994: الأسباب والنتائج
إعداد : جمال سند السويدي

3 - **The Yemeni War of 1994: Causes and Consequences**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

4 - امتطاء النمر : تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة
فيبي مار ووليم لويس

5 - الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره
كينيث كاتزمان

6 - **Iran and the Gulf: A Search for Stability**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

7 - إيران والخليج: البحث عن الاستقرار
إعداد : جمال سند السويدي

8 - **Gulf Energy and the World: Challenges and Threats**

9 - المياه في العالم العربي... آفاق واحتمالات المستقبل
بيتر روجرز وبيتر ليدون

10 - الطاقة في الخليج... تحديات وتهديدات

11 - **Gulf Security in the Twenty First Century**
Christian Koch, David Long (Ed.)

12 - التقييم الاستراتيجي
تحرير : زلمي خليل زاد

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

-29 **Caspian Energy Resources: Implications for the Arab Gulf**

-30 **معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي والسياسات العامة**
تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة

-31 **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 ـ 2010**
وليد سليم عبدالحي

-32 **التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة**

-33 **الخليج العربي: مستقبل الأمن والسياسات البريطانية**

-34 **الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل**
(دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً) 1862 ـ 1965
محمد فارس الفارس

-35 **الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار**
أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية
جاكلين ديفس
شارلز بيري
جمال سند السويدي

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

دراسات استراتيجية

	العنوان	المؤلف
1 -	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط	جيمس لي ري
2 -	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم	ديفيد جارنم
3 -	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي	هيثم الكيلاني
4 -	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة	هوشانج أمير أحمدي
5 -	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي	حيدر بدوي صادق
6 -	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية	هيثم الكيلاني
7 -	القدس معضلة السلام	سمير الزبن ونبيل السهلي
8 -	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوروبي والمصارف العربية	أحمد حسين الرفاعي
9 -	المسلمون والأوروبيون نحو أسلوب أفضل للتعايش	سامي الخزندار
10 -	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي	عوني عبدالرحمن السبعاوي
11 -	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996	نبيل السهلي

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

	العنوان	المؤلف
12 -	العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير	عبدالفتاح الرشدان
13 -	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته	ماجد كيّالي
14 -	النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق	حسين عبدالله
15 -	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين	مفيد الزيدي
16 -	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية	عبدالمنعم السيد علي
17 -	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية	ممدوح محمود مصطفى
18 -	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية	محمد مطر
19 -	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية	أمين محمود عطايا
20 -	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)	سالم توفيق النجفي
21 -	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل	إبراهيم سليمان المهنا
22 -	نحو أمن عربي للبحر الأحمر	عماد قدورة
23 -	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية	جلال عبدالله معوض
24 -	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية	عادل عوض وسامي عوض

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

الرقم	العنوان	المؤلف
25 -	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل	محمد عبدالقادر محمد
26 -	الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة	ظاهر محمد صكر الحسناوي
27 -	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989	صالح محمود القاسم
28 -	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل	فايز سارة
29 -	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي	عدنان محمد هياجنة
30 -	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)	جلال الدين عزالدين علي
31 -	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي
32 -	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل	هيل عجمي جميل
33 -	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كمال محمد الأسطل
34 -	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»	عصام فاهم العامري
35 -	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة	علي محمود العائدي

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

36 -	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن	مصطفى حسين المتوكل
37 -	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة	أحمد محمد الرشيدي
38 -	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية	إبراهيم خالد عبدالكريم
39 -	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن	جمال عبدالكريم الشلبي
40 -	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967	أحمد سليم البرصان
41 -	العلاقات العربية ـ التركية بين الحاضر والمستقبل	حسن بكر أحمد
42 -	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي	عبدالقادر محمد فهمي
43 -	العلاقات الخليجية ـ التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل	عوني عبدالرحمن السبعاوي عبدالجبار عبد مصطفى النعيمي
44 -	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة	إبراهيم سليمان مهنا
45 -	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية	محمد صالح العجيلي

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

1. *Inter-Arab Relations in the Post-Peace Era* — Ann M. Lesch
2. *Israel at Peace with the Arab World* — Mark Tessler
3. *Deterrence Essentials: Keys to Controlling an Adversary's Behavior* — David Garnham
4. *The Iranian Revolution and Political Change in the Arab World* — Karen A. Feste
5. *Oil at the Turn of the Twenty-First Century: Interplay of Market Forces and Politics* — Hooshang Amirahmadi
6. *Beyond Dual Containment* — Kenneth Katzman
7. *Information Warfare: Concepts, Boundaries and Employment Strategies* — Joseph Moynihan
8. *US Sanctions on Iran* — Patrick Clawson
9. *Resolving the Security Dilemma in the Gulf Region* — Bjørn Møller
10. *Dialectical Integration in the Gulf Co-operation Council* — Fred H. Lawson
11. *The United States and the Gulf: Half a Century and Beyond* — Joseph Wright Twinam

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

12. *Emerging Powers: The Cases of China, India, Iran, Iraq and Israel*	Amin Saikal
13. *An Institutional Approach to Economic Policy Reform in the Gulf States*	Julia Devlin
14. *Water Scarcity and Security Concerns in the Middle East*	Mary E. Morris
15. *Power, Information and War*	Dan Caldwell
16. *The Changing Balance of Power in Asia*	Anoushiravan Ehteshami
17. *Investment Prospects in a Sample of Arab Stock Exchanges*	Kamal Naser
18. *The Changing Composition and Direction of GCC Trade*	Rodney Wilson
19. *Challenges of Global Capital Markets to Information-Shy Regimes: The Case of Tunisia*	Clement M. Henry
20. *Political Legitimacy of the Minorities: Israeli Arabs and the 1996 Knesset Elections*	Raman Kumaraswamy
21. *International Arms Transfers and the Middle East*	Ian Anthony, Peter Jones
22. *Investment and Finance in the Energy Sectors of Developing Countries*	Hossein Razavi

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

23. *Competing Trade Agendas in the Arab-Israeli Peace Process*	J. W. Wright, Jr.
24. *The Palestinian Economy and the Oslo Process: Decline and Fragmentation*	Sara Roy
25. *Asian-Pacific Security and the ASEAN Regional Forum: Lessons for the GCC*	K. S. Balakrishnan
26. *The GCC and the Development of ASEAN*	Julius Caesar Parreñas
27. *Enhancing Peace and Cooperation in West Asia: An Indian Perspective*	Jasjit Singh
28. *Asia and the Gulf: Prospects for Cooperation*	Veluthevar Kanaga Rajan
29. *The Role of Space-Based Surveillance in Gulf Security*	Bhupendra Jasani, Andrew Rathmell
30. *Arabizing the Internet*	Jon W. Anderson
31. *International Aid, Regional Politics, and the Kurdish Isuue in Iraq after the Gulf War*	Denise Natali
32. *Integrated Middle East Regional Approaches to Arms Control and Disarmament*	Laura Drake
33. *Network-Building, Ethnicity and Violence in Turkey*	Hamit Bozarslan
34. *The Arab Oil Weapon: A One-Shot Edition?*	Paul Aarts

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

35. *Outlook for LNG Exports: The Qatari and Egyptian Experiences*	Hussein Abdallah
36. *Iraqi Propaganda and Disinformation During the Gulf War: Lessons for the Future*	Todd Leventhal
37. *Turkey and Caspian Energy*	Gareth M. Winrow
38. *Iran, Between the Gulf and the Caspian Basin: Strategic and Economic Implications*	Shireen T. Hunter
39. *The United Arab Emirates: Nationalism and Arab-Islamic Identity*	Sally Findlow
40. *The Arab Gulf States: Old Approaches and New Realities*	Abdulkhaleq Abdulla

يصدر قريباً
عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والأفريقية

2 - The Future of Natural Gas in the World Energy Market



الاسم: ....

المؤسسة: ....

العنوان: ....

ص.ب: .... المدينة: ....

الرمز البريدي: ....

الدولة: ....

هاتف: .... فاكس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهم	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، وبطاقات الائتمان، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية شاملة المصاريف فقط.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 0590712138 - بنك المشرق - فرع شارع خليفة

ص.ب: 858 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6424044 (9712) فاكس: 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت: Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص.ب.: 4567 أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6423776 (2-971) - فاكس: 6428844 (2-971)
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae